مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٩١٥٣

الإثنين، ١٧ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد بيانغ	(غابون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الحفيتي
	أيرلندا	السيد مايذن
	البرازيل	السيد كوستا فيليو
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	كينيا	السيد كيماني
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد

جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بهايتي

رسالة مؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2022/747)

تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي (S/2022/761)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهايتي

رسالة مؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2022/747)

تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي (S/2022/761)

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي بليز والجمهورية الدومينيكية وهايتي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وباسم المجلس، أرحب بالسيد جون فيكتور جينيوس، وزير الخارجية وشؤون العبادة في هايتي، والسيد روبرتو ألفاريس خيل، وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة هيلين لا ليم، الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة إيفجينيا كونتوليونتوس، المراقبة الدائمة عن المنظمة الدولية للفرنكوفونية لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/747، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، والوثيقة S/2022/761، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي.

أعطي الكلمة الآن للسيدة لا ليم.

السيدة لا ليم (*تكلمت بالإنكليزية*): عندما قدمت إحاطة إلى المجلس قبل ثلاثة أسابيع (انظر S/PV.9136)، تكلمت عن ثلاث أزمات متشابكة، اقتصادية وأمنية وسياسية، تؤدي إلى تسريع دوامة التدهور في هايتي. ونحن الآن على أعتاب حالة طوارئ إنسانية. وبعد أربعة أيام من تلك الملاحظات، أكدت الحكومة أول حالة إصابة بالكوليرا في هايتي منذ أكثر من ثلاث سنوات.

وفي غضون أسابيع، تم تأكيد عشرات الحالات الأخرى – أكثر من نصفها أدى إلى الوفاة، فضلا عن مئات حالات الاشتباه الأخرى في المقاطعات الغربية والوسطى. وحدثت ٢٥ من هذه الوفيات في سجن بورت أو برنس وحده. ويشتبه أيضا في وجود حالات في سجن كروا دي بوكيه. وبينما تتفشى حالات الكوليرا غير الموثقة في أجزاء من بورت أو برنس، ولا سيما في سيتي سولاي، تواصل العصابات حصار محطة فارو، حيث يتم تخزين معظم الوقود في البلد. وكانت العواقب على البنية التحتية الأساسية في هايتي وخيمة، مما أدى إلى تعطيل العمليات في مستشفيات البلد وإعاقة عمل موردي المياه وإلى التأثير على التصدي للكوليرا. ومن دون وقود، لا يتم جمع النفايات من الأحياء، في حين تؤدي الأمطار الغزيرة إلى حدوث فيضانات، والتي تختلط مياهها مع النفايات لخلق ظروف غير صحية تساعد على انتشار المرض.

ولم ينجح العمل البطولي الذي تقوم به الشرطة، التي لا تزال تعاني من نقص حاد في الموظفين والموارد، ولا الجهود السياسية في تخفيف حدة الحالة. وكما هو الحال دائما، فإن أفقر مواطني هايتي وأكثرهم ضعفا هم الأكثر تضررا. والحقيقة هي أنه من دون حرية نقل الوقود، لن تتمكن هايتي من تجاوز الأزمة الحالية. وعلى الرغم من جميع الإنجازات التي حققتها الشرطة الوطنية الهايتية في إعادة فتح الطرق والأحياء، فإن الميناء الذي يُخزن فيه الوقود لا يزال يشكل تحديا. وعلاوة على ذلك، فإن ندرة الوقود تؤثر الآن على حركة الشرطة واستجابتها. ولم تلق النداءات التي وجهها السلك الدبلوماسي وغيره من الجهات، بما في ذلك الأمم المتحدة، لإنشاء ممر إنساني آذانا صاغية.

والحالة في البلد بصفة عامة ليست أفضل. فقد تم الإبلاغ عما يقرب من ألف عملية اختطاف في عام ٢٠٢٢ وحده، ولا يزال انعدام الأمن العام يمنع ملايين الأطفال من حضور الدروس ويؤدي إلى عزل أحياء بأكملها ويترك عائلات تتعرض للابتزاز والحرق في منازلها. ويؤمل أن يساعد وصول معدات تكتيكية هامة اشترتها هايتي في نهاية هذا الأسبوع، وسلمتها كندا والولايات المتحدة الأمريكية، إلى بورت أو برنس الشرطة في استعادة السيطرة على الحالة.

وفيما يتعلق بالحالة السياسية، فقد ولد القرار ٢٦٤٥ (٢٠٢٢) شعورا بالإلحاح لأن المجلس طلب لأول مرة من الحكومة أن تقدم تقريرا عن جهودها الرامية إلى وضع إطار مستدام ومحدد زمنيا ومقبول عموما لبدء عملية سياسية، يقودها الهايتيون. وبناء على قرار المجلس، كثفت جهودي للجمع بين الأطراف الفاعلة الرئيسية حول الطاولة، ومن خلال الحوار المستمر، حافظت على الزخم بين أصحاب المصلحة ذوي الصلة لإنشاء إطار لعملية سياسية متجددة.

ومنذ آب/أغسطس، يقود المجتمع المدني مبادرة اقتربت أخيرا من جعل كلّ أصحاب المصلحة يلتفون حول اقتراح مشترك. وبدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، بدأت الجهات الفاعلة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في تحديد سبل عملية للمضي قدما وأطلقت جولة جديدة من المناقشات بين مختلف الكتل. ومع ذلك، تعثرت المحادثات وانحسرت روح التسوية. وفي حالة حزينة من الشعور بتكرار المشهد، بدأت المصالح الخاصة في إعادة توجيه الخطاب.

غير أن المحادثات مستمرة، وفي وقت متأخر من يوم أمس، عُقد اجتماع بين ممثلي المجتمع المدني بغية إحياء توافق واسع في الآراء. ولا تزال المساعي الحميدة للأمم المتحدة أكثر أهمية من أي وقت مضى لتوفير الفرص للهايتيين للالتقاء والاتفاق على طريق لتحقيق الاستقرار في البلد. وينبغي لمن أبدوا استعدادا لدعم الإصلاح من القطاع الخاص أن يواصلوا تقديم المساعدة في هذا الصدد، مدركين أن لهم دورا هاما يؤدونه.

وإزاء تلك الخلفية من انعدام الأمن والأزمة الإنسانية، أذن مجلس الوزراء لرئيس الوزراء في ٧ تشرين الأول/أكتوبر بطلب الدعم من قوة مسلحة دولية متخصصة للمساعدة في تأمين حرية نقل المياه والوقود والإمدادات الطبية لمنع الحالة من التدهور أكثر. ولا يسعني إلا أن أكرر دعوة الأمين العام شركاء هايتي إلى النظر في ذلك الطلب على وجه الاستعجال من أجل الإغاثة الفورية لأشد الفئات ضعفا بالفعل.

ومع استمرار الاحتجاجات المطالبة بالإطاحة برئيس الوزراء وحكومته، يرى البعض فيها تذكيرا آخر بدور المصالح الاقتصادية والسياسية الراسخة في مقاومة جهود الحكومة الرامية إلى الإصلاح فيما يتعلق بإيرادات الدولة والجمارك لصالح الخزانة والسكان عموما. وهكذا، بدأ النقاش حول الجزاءات. ويستخدم الهايتيون بنشاط كلا من وسائل التواصل الاجتماعي والحوارات الإذاعية للتعبير عن دعمهم لفرض جزاءات قاسية محددة الأهداف على أولئك الذين يقودون العنف لمنع التغييرات التي تهدد أنماط الفساد القائمة منذ فترة طويلة.

وكما أشرت في إحاطتي في الشهر الماضي، في ظل هذه الحالة من الاضطرابات المدنية المستمرة والعنف والنهب، بما في ذلك نهب مستودعات برنامج الأغذية العالمي واليونيسف، يجري تقويض الحقوق الأساسية بشكل صارخ في جميع أنحاء البلد. وتواصل العصابات ممارسة الأذى والاختطاف والاغتصاب والقتل، ويؤكد تقرير حقوق الإنسان عن العنف الجنسي من قبل العصابات، الذي صدر يوم الجمعة، على كيفية تأثر النساء والشباب بشكل خاص. ويُستخدم الاغتصاب بصورة منهجية كسلاح للسيطرة والإرهاب. وينبغي أيضا أن يقترن أي دعم أمني معزز للشرطة الوطنية الهايتية بدعم لنظام العدالة، ليس لضمان المساءلة المناسبة فحسب، بل أيضا لتعزيز المبادرات التي يقودها البلد مثل الوحدات القضائية المتخصصة المقترحة للفصل في الجرائم التي ترتكبها العصابات، فضلا عن الجرائم المالية.

ويجعل الحرمان الاقتصادي السكان أكثر ضعفا مما كانوا عليه منذ سنوات. ويعوق عنف العصابات بصورة خطيرة الاستجابة الإنسانية لمرض عاد إلى الظهور، فضلا عن الجوع، حيث يواجه ٤,٧ مليون شخص الجوع الحاد، بما في ذلك عشرات الآلاف على شفا المجاعة. ويمزق الطابع الملح للحالة النسيج السياسي والاجتماعي للبلد.

ويتطلب أي حل شامل حلا سياسيا بقيادة هايتي، ولكن الحل السياسي لا يزال بعيد المنال، ولم يعد كافيا في حد ذاته لمعالجة الأزمة الراهنة. ولدعم المؤسسات الهايتية في سعيها إلى بناء نظام مدني وتحقيق المساءلة ولإنقاذ آلاف الأرواح التي ستُفقد لولا لم نقم بذلك، يجب على أعضاء المجلس أن يتصرفوا، وبشكل حاسم، للمساعدة في التصدي للآفات المستمرة المتمثلة في انعدام الأمن والفساد في هايتي.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة لا ليم على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أشكر الممثلة الخاصة لا ليم على إحاطتها وعلى عملها. وأود أيضا أن أشكر مقدما السيدة كونتوليونتوس ممثلة المنظمة الدولية للفرانكوفونية. وأود أن أعرب عن تقديري للسيد جينيوس وألفاريس خيل، وزيري خارجية هايتي والجمهورية الدومينيكية، وكذلك السيد فولر، الممثل الدائم لبليز، الحاضر هنا معنا بالنيابة عن الجماعة الكاريبية. ونتطلع إلى الاستماع إلى ملاحظاتهم وآرائهم الإقليمية المهمة.

نشرت صحيفة "نيويورك تايمز" مؤخرا تقريرا مفجعا عن هايتي. يتناول التقرير حالة عن كريستيل بيير، وهي مدنية على دراية كاملة بعدم الاستقرار والعنف اللذين ابتليت بهما هايتي. هاجم أفراد عصابة الحي الذي تقطنه كريستيل في بور – أو – برانس عندما كانت حاملا في شهرها السادس، وخلفوا فيه الموت والدمار. وأحرق حيها بالكامل. أصيب زوجها برصاصة في رأسه وترك محروقا في الشارع. والآن أصبحت كريستيل ورضيعها بلا مأوى في بلد غارق في الأزمة. وقالت لصحيفة التايمز: "لا يوجد مأوى ولا طعام ولا دواء ولا عمل. لا يوجد سوى الفوضى".

إذا كانت ثمة لحظة لتقديم المساعدة للهايتيين الذين هم في أمس الحاجة إليها، فهي الآن. وفي مواجهة شدة العنف وتفاقم عدم الاستقرار، يعلو صوت قادة هايتي وشعبها مطالبين بالمساعدة. ودعا رئيس الوزراء ومجلس الوزراء في هايتي، وكذلك الأمين العام، المجتمع الدولي إلى التصدي لتدهور الحالة الأمنية وزيادة دعمنا الإنساني. واستجابة لذلك، تعمل أفرقتنا في الميدان جنبا إلى جنب مع العاملين الصحيين الهايتيين والمنظمات غير الحكومية للمساعدة في التصدي لتفشي الكوليرا ومساعدة المحتاجين. ولا نزال أكبر مانح للمساعدة الإنسانية في هايتي.

وفي الأيام المقبلة، ستقدم الولايات المتحدة مساعدة إضافية إلى هايتي، بما في ذلك الدعم الطبي الحاسم الأهمية. كما أننا نركز تركيزا عميقا على الحالة الأمنية. ومع كندا، كانت إحدى الطرق التي ساعدنا بها تتمثل في تنسيق تسليم المعدات الأمنية الحيوية التي اشترتها حكومة هايتي إلى الشرطة الوطنية الهايتية، بما في ذلك المركبات التكتيكية والمدرعات وغيرها من الإمدادات. وستساعد تلك المعدات الشرطة الوطنية الهايتية على مواجهة عنف العصابات وإعادة إرساء الاستقرار والأمن في ظل سيادة القانون. والولايات المتحدة تلاحق بشكل استباقي قوى الشر. وتستهدف سياساتنا الجديدة لفرض قيود على التأشيرات للمسؤولين الحكوميين الحاليين والسابقين في هايتي وغيرهم من الأفراد الذين يعتقد أنهم على صلة بعصابات الشوارع أو غيرها من المنظمات الإجرامية. ويجب أن تترتب العواقب على الذين يدعمون تيسير الاتجار غير المشروع بالأسلحة أو المخدرات.

ولكن مشكلة بهذا الحجم لا يمكن حلها من قبل بلد واحد أو حتى مجموعة من الشركاء في المنطقة، بل تتطلب استجابة دولية متضافرة. وتتطلب تعاونا دوليا قويا. كما تتطلب إجراء عاجلا من جانب مجلس الأمن. ولا يكفي أن نعرب عن شواغلنا أو ندين العنف. وكما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، نحتاج إلى تعبئة موارد وسلطة المجلس والأمم المتحدة الأوسع نطاقا. ولهذا عملت الولايات المتحدة والمكسيك عن كثب لصياغة مشروعي قرارين جديدين نأمل أن يؤيدهما المجلس بالإجماع.

إن مشروع القرار الأول سيفرض جزاءات مالية على الأطراف الإجرامية الفاعلة التي تسبب الكثير من المعاناة لشعب هايتي. لقد

حان الوقت لمحاسبتها على أفعالها. وسيستهدف المسؤولون عن عنف العصابات، والاتجار بالأسلحة، ومهاجمة موظفي الأمم المتحدة، واختطاف المواطنين الأبرياء، وارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. وسيلاحق الأفراد الذين يغلقون موانئ هايتي ويعرقلون إيصال المساعدة الإنسانية إلى الشعب الهايتي. ويهدف نظام جزاءات الأمم المتحدة إلى منع تلك الجهات الفاعلة الإجرامية من الوصول إلى المؤسسات المالية ذات السمعة الطيبة، ويسعى إلى تجميد أصولها وحظر سفر أفرادها دوليا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أحكامه المتعلقة بحظر الأسلحة من شأنها أن تمنع توريد الأسلحة أو بيعها أو نقلها بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى العصابات الإجرامية وقادتها، على النحو الذي حدده المجلس. ويدرج مشروع القرار تحديدا جيمي شيريزيي الملقب بـ "باربكيو"، عنصرا لمثل هذه الجزاءات. وهو مسؤول بشكل مباشر عن النقص المدمر في الوقود الذي يشل البلد. وباعتماد مشروع القرار، سنتخذ إجراء ملموسا لمحاسبته ومحاسبة العديد من المجرمين الآخرين الذين ينتهجون العنف.

ومشروع القرار الثاني الذي نعمل على اعتماده سيأذن بإنشاء بعثة غير تابعة للأمم المتحدة للمساعدة الأمنية الدولية لتقديم المساعدة في تحسين الحالة الأمنية وتمكين تدفق المعونة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها. ويعكس أحد الخيارات التي أوصى الأمين العام بأن ينظر فيها مجلس الأمن. كما يشكل استجابة مباشرة لطلب رئيس الوزراء أرييل هنري ومجلس وزراء هايتي الحصول على مساعدة دولية لتقديم العون في استعادة الأمن والتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية. وقد تشاورنا على نطاق واسع مع أصحاب المصلحة الآخرين في هايتي، بمن فيهم أعضاء المجتمع المدني والقطاع الخاص.

وسيقترح مشروع القرار هذا بعثة محدودة وغير تابعة للأمم المتحدة ومحددة النطاق بعناية بقيادة بلد شريك يتمتع بالخبرة العميقة والضرورية المطلوبة لكي يكون هذا الجهد فعالا. وفي الأمم المتحدة وعلى نطاق حكومة الولايات المتحدة، سنعمل مع الشركاء وغيرهم من أعضاء المجلس لوضع معايير محددة ومعينة للبعثة، وستنظر الولايات المتحدة في أنجع الوسائل لدعمها وتمكينها وتزويدها بالموارد بشكل مباشر. وستعمل هذه البعثة غير التابعة للأمم المتحدة للمساعدة الأمنية الدولية بموجب الفصل السابع من الميثاق. ومن شأنها أن تيسر الدعم الدولي للشرطة الوطنية الهايتية وخفر السواحل. ومن خلال المساعدة على تحسين الوضع الأمني في الميدان، يمكن لإيصال المساعدات التي تمس الحاجة إليها أن تصل إلى المحتاجين إليها وأن تعالج أزمة الكوليرا المستمرة. وفي نهاية المطاف، ستعتمد هذه البعثة على الدعم المقدم من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ويطلب مشروع القرار صراحة تقديم مساهمات بالأفراد والمعدات والموارد الأخرى. وهذه هي اللحظة التي ينبغي فيها للمجلس – والعالم – أن يكثفا جهودهما.

ولكي نكون واضحين، فإننا ندرك تماما تاريخ التدخل الدولي في هايتي وعلى وجه التحديد الشواغل المتعلقة بإذن المجلس باستجابة يمكن أن تؤدي إلى دور منفتح لحفظ السلام. ويجب أن ينظر مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى دوره بشكل مختلف عن الدور الذي كان عليه في الماضي. ويجب أن نسعى إلى مسار مختلف، مسار يمكن أن يستجيب بشكل أفضل للأزمة الإنسانية والأمنية في هايتي وأن يكون قادرا على تلبية احتياجات شعب هايتي مباشرة. ومع العواقب الإنسانية الوخيمة على مستوى لم نشهده من قبل، نحتاج إلى مساعدة دولية فعالة ولكنها هادفة. يجب أن يقترن ذلك بدعم الحوار السياسي وتعزيزه بضغط دولي مستمر على الجهات الفاعلة التي تدعم نشاط العصابات، والذي سيوفر للشعب الهايتي المتنفس الذي يحتاج إليه – متنفسا يسمح له بالتفكير في المسائل التي تتعدى نطاق ضرورة البقاء والتركيز على رسم خارطة لمستقبل أفضل.

تناشدنا دولة عضو – في الأمم المتحدة – طلبا لمساعدة عاجلة. هايتي تناشدنا في الضراء. وبوصفنا أعضاء في مجلس الأمن مكلفين بصون السلم والأمن الدوليين، فإن من مسؤوليتنا أن نتكاتف للمساعدة في استعادة السلام والأمن لشعب هايتي. ويجب أن نعمل مع هايتي لإعادة إرساء سيادة القانون بطريقة تحترم حقوق الإنسان. ويجب علينا

أن نحاسب المسؤولين عن هذا القدر الكبير من الألم والعنف. فالعائلات في جميع أنحاء هايتي التي لا تعرف من أين ستأتي وجبتها التالية تعول علينا. ويعول علينا العاملون في المجالين الإنساني والصحي الذين يحاولون جاهدين احتواء تفشي الكوليرا. ويعول علينا ضحايا عنف العصابات مثل كريستيل بيير. وسيساعد مشروعا القرارين هذين هايتي على بناء مستقبل أكثر إشراقا وأمنا. وأطلب من جميع الأعضاء دعمهما.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): إنني ممتن على الإحاطة التي قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، السيدة هيلين لا ليم، وأرحب بمشاركة وزيري خارجية هايتي والجمهورية الدومينيكية وزميلنا من بليز بالنيابة عن الجماعة الكاريبية والمراقبة الدائمة عن المنظمة الدولية للفرنكوفونية. ويدل وجودهم في هذه الجلسة بوضوح على اهتمام المجتمع الدولي بتقديم الدعم لدولة هايتي، التي لا يزال شعبها يعاني من ويلات العنف والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

أدى إرث الاستعمار والمواقف المؤسفة في مرحلة ما بعد الاستعمار إلى الفقر والإقصاء وعدم المساواة وحتى التدهور البيئي في هايتي، مما يفسر إلى حد كبير الحالة السائدة في البلد. وأذكر كل ذلك لأنه لا يزال هناك من يعتقدون أن العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى الإقصاء وعدم المساواة والفساد لا تشكل بنودا مناسبة للإدراج في جدول أعمال مجلس الأمن.

وقبل ثلاثة أسابيع في هذه القاعة (انظر S/PV.9136)، لاحظنا الحاجة الملحة إلى الاستجابة في الوقت الملائم للحالة في هايتي. وكما قلنا في تلك الجلسة، فإننا نعمل مع الولايات المتحدة من أجل إعداد مشروعي قرارين لينظر فيهما أعضاء مجلس الأمن، وقد أشار إليهما زميلي الأمريكي للتو. ويستجيب مشروعا القرارين بشكل أفضل للحالة الهايتية المعقدة على أرض الواقع. وأولا وقبل كل شيء، هما يستهدفان إنشاء نظام جزاءات يركز على الجهات الفاعلة المسؤولة عن العنف وعدم الاستقرار ويقضيان بفرض حظر على توريد الأسلحة لمنع العصابات من الحصول على الأسلحة بسهولة واستخدامها بمثل هذا الإفلات من العقاب. ويجب أن يكون واضحا أن الأمر لا يتعلق بفرض جزاءات على حكومة هايتي، بل بأولئك الذين يقوضون الحوكمة من خلال العنف ويواصلون ترويع السكان المدنيين. ونود أن نعرب عن امتناننا لجميع الأعضاء على تعليقاتهم، ونأمل أن يكون لدينا نصان، واحدا تلو الآخر، يمكنان المجلس من التكلم بصوت واحد.

واستجابة للقرار ٢٦٤٥ (٢٠٢٢)، أحال الأمين العام توصياته بشأن كيفية الاستجابة للحالة الأمنية دعما للسلطات الهايتية، وحثنا على الاستجابة على وجه الاستعجال لطلب حكومة هايتي معالجة الأزمة الإنسانية فيما يتعلق بمسائل أساسية مثل توزيع الأغذية ومياه الشرب والوقود والإمدادات الصحية، التي تشتد الحاجة إليها حاليا للاستجابة للتفشي الجديد للكوليرا. ويجب أن نستجيب لذلك الطلب بشعور كبير بالمسؤولية والاعتناء حتى تكون استجابة مجلس الأمن متسقة مع طلب حكومة هايتي – استجابة فعالة لا تكرر أخطاء الماضي.

وفي غضون ذلك، ستواصل المكسيك العمل عن كثب مع شعب هايتي وحكومتها من خلال تعاونها مع الشرطة الوطنية الهايتية عن طريق تعزيز تدريب أفراد القوات المسلحة الهايتية في مركزنا لتدريب القوات الخاصة. وقبل بضعة أيام فقط، سافرت وحدة هايتية جديدة إلى المكسيك لتلقي التدريب على يد الحرس الوطني، وبطبيعة الحال، سنزيد مساعدتنا الإنسانية.

إن الاحتياجات في هايتي هائلة. وندعو جميع الدول إلى المساهمة في الصندوق المشترك الذي أنشأته كندا لدعم شعب هايتي. ومما لا شك فيه أن استجابة المجتمع الدولي، إلى جانب دعم الأمم المتحدة، يجب أن يقابلها عمل مسؤول من قبل جميع الأطراف السياسية الفاعلة في هايتي. وسيكون ذلك هو السبيل الوحيد للتغلب على الأزمة التي طال أمدها بالفعل. وهناك حاجة ملحة إلى بناء الثقة على الصعيدين المحلي والدولي. وسيكون إحراز تقدم حقيقي وموضوعي في الحوار بين جميع الأطراف خطوة هامة جدا في ذلك الاتجاه في هذا الوقت.

السيد مايذن (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أعرب عن تقديري لحضور وزيري خارجية هايتي والجمهورية الدومينيكية. وأود أيضا أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام لا ليم على إحاطتها القاتمة جدا.

وتتفق هذه الإحاطة مع الوصف الوارد على ألسنة الموجودين على أرض الواقع والذي يفيد بأن الحالة في هايتي تقترب من نقطة الانهيار. إنها حقا مثل الجحيم على الأرض. إنها جحيم خلقته الأعمال الطفيلية للجماعات التي تستغل الفراغ السياسي والمؤسسي والأمني والتي لا تُظهر سوى الازدراء للشعب الهايتي.

سأركز اليوم على ثلاث مسائل تثير قلقا عميقا.

أولا، إن روايات العنف في هايتي، ولا سيما العنف الجنسي والجنساني، تبعث على القلق العميق. والتقرير الذي أصدرته مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان يتضمن تفاصيل مروعة. ولكن بالنسبة للشعب الهايتي، ولا سيما النساء والفتيات والفتيان، فإن هذا هو واقعهم: الاغتصاب الجماعي والتشويه والإعدام والحرق أحياء. ولم يتصاعد عنف العصابات وخستها إلا في الأسابيع الأخيرة. وهي تتصرف مع إفلات تام تقريبا من العقاب. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يترك هايتي تواجه هذا التحدي غير المسبوق بمفردها.

وتؤيد أيرلندا تأييدا تاما دعوة الأمين العام إلى تقديم دعم عاجل للشرطة الوطنية الهايتية بناء على طلب الحكومة الهايتية. ونحن على استعداد للعمل مع الزملاء بشأن مشروع قرار يتعلق بالدعم الأمني في الأيام المقبلة. ولا تزال أيرلندا تشارك بنشاط أيضا مع زملائها الأعضاء في مجلس الأمن لإنشاء نظام جزاءات يستهدف تلك الجماعات على وجه التحديد.

ثانيا، يساور أيرلندا قلق بالغ إزاء التأكيد على أن آلاف الأشخاص في هايتي يواجهون، لأول مرة، المستوى ٥ من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي – مستويات كارثية من الجوع. ومن الواضح في التقارير الواردة من جميع أنحاء هايتي أن الجوع الناجم عن النزاع يقتل الناس. وتموت الأسر الريفية وأبناء المجتمعات الحضرية المحاصرة ونزلاء السجون المكتظة من الجوع ولا يجدون ماء، وهم محرومون من الرعاية الطبية. وتتزايد بسرعة أعداد الأشخاص الذين يموتون بسبب الكوليرا. وتلك مآس يمكن تجنبها. وهي ناجمة عن الحصار والعنف وتدمير المعونة الإنسانية. إنها تزيد من مواطن الضعف القائمة في هايتي والناجمة عن الصدمات المناخية والكوارث الطبيعية. وتدين أيرلندا بشدة منع إيصال المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة والتدخل فيها. ويجب ألا يُستهدف العاملون في مجال الأنشطة الإنسانية على الإطلاق. ويجب إتاحة إمكانية الوصول إلى الفئات السكانية الضعيفة، وإلا ستُفقد المزيد من الأرواح.

ثالثا، قبل ثلاثة أسابيع، عندما اجتمع المجلس آخر مرة بشأن هايتي (انظر S/PV.9136)، بدت عناصر التسوية السياسية عن طريق التفاوض ممكنة. وبدا أن التوصل إلى اتفاق بات قاب قوسين أو أدنى. ومع ذلك، فإننا اليوم لسنا أقرب إلى إيجاد حل مما كنا عليه في أيلول/سبتمبر. ولا تزال أيرلندا تشعر بقلق عميق لعدم إحراز تقدم على المسار السياسي. ونحث جميع أصحاب المصلحة على تنحية المصالح الأخرى جانبا والاتفاق على طريق مشترك للمضي قدما من أجل شعب هايتي. ولا تزال أيرلندا تأمل، حتى في هذه الأيام الداكنة، أن تتوفر الإرادة السياسية لاتخاذ تلك الخطوة الحيوية. ولا يمكن أن يكون هناك أمن أو استقرار في هايتي بدون مؤسسات عاملة وبدون حل سياسي مستدام وشامل، بقيادة وملكية الشعب الهايتي.

إن شعب هايتي ببساطة لا يستطيع أن يتحمل أكثر من ذلك، ولا بد من أن تنتهي دوامة الفوضى. ويجب على جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة في هايتي أن تتحمل مسؤوليتها عن إعادة الاستقرار إلى البلد وشعبه. ويجب على المجتمع الدولي والمجلس أن يستجيبا للنداءات من أجل اتخاذ إجراء عاجل. ببساطة علينا ألا نضيع الوقت.

السيد راغوتاهالي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أشارك الآخرين في شكر الممثلة الخاصة للأمين العام على ملاحظاتها. وأرحب في المجلس اليوم بحضور وزيري خارجية هايتي والجمهورية الدومينيكية،

فضلا عن الممثل الدائم لبليز، وأشكر المراقب الدائم عن المنظمة الدولية للفرانكوفونية على المشاركة في هذه الجلسة.

في جلستنا السابقة بشأن هايتي التي عقدناها قبل ثلاثة أسابيع (انظر S/PV.9136)، أعربنا عن قلقنا إزاء الحالة السياسية والأمنية التي ما برحت محفوفة بالمخاطر. ومن المقلق للغاية أنه لم تكن هناك دلالات على التحسن منذ ذلك الحين. وقد استحكمت حلقات المأزق السياسي بسبب الركود الاقتصادي والحالة الإنسانية المثيرة للقلق. وفي الآونة الأخيرة أصبح تفشي الكوليرا يهدد بزيادة الوضع المتردي بالفعل. وأدى استمرار العنف وعمليات الاختطاف المتصلة بالعصابات، بما في ذلك في العاصمة بورت – أو – برانس، إلى زيادة انعدام الأمن العام. وبرامج الأمم المتحدة معلقة بسبب حواجز الطرق والمظاهرات ومحدودية فرص الحصول على الوقود. من خلال سفارتنا في الجمهورية الدومينيكية، نراقب أيضا عن كثب الحالة المتعلقة بالمواطنين الهنود الموجودين حاليا في المناطق المتضررة من العنف في هايتي.

أحطنا علما بالرسالة الموجهة من السلطات الهايتية التي تطلب فيها نشرا فوريا لقوة دولية متخصصة لمعالجة الأزمات الأمنية والإنسانية، بما في ذلك تفشي الكوليرا. ولاحظنا أيضا استجابة الأمين العام، الذي حث المجتمع الدولي، في بيان صدر في اليوم نفسه، على النظر على جناح السرعة في طلب حكومة هايتي (S/2022/747).

ما زلنا نعتقد أنه لكي تكون الحلول الأمنية لهايتي مستدامة، يجب أن تكون بقيادة وملكية هايتية. ويجب أن يظل بناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية من الأولويات. وفي تموز/يوليه، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٦٤٥ (٢٠٢٢)، الذي جدد فيه ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي لسنة أخرى. وفي ذلك الوقت، عملنا مع وفود أخرى على اقتراح لزيادة عدد وحدات الشرطة والإصلاحيات. ونحن نعمل الآن مع أعضاء المجلس الآخرين لمعالجة مسألة عنف العصابات، الذي يؤدي بدوره إلى تفاقم كل مشكلة أخرى يواجهها شعب هايتي. وما زلنا نعتقد أنه لن تظهر حلول للأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية بدون المشاركة المباشرة لأصحاب المصلحة الهايتيين ودعم جيران هايتي. لذلك، نرحب بمشاركة الشركاء الإقليميين، والجماعة الكاريبية والجمهورية الدومينيكية، جارة هايتي، في المسائل ذات الاهتمام المباشر، بما في ذلك مبادرات بناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية ومراقبة تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى هايتي.

تؤمن الهند إيمانا راسخا بأنه لا بد من أن تبذل هايتي وشركاؤها الدوليين جهودا متواصلة، بما في ذلك في المجلس، لعكس مسار الحالة الراهنة. ونحن نتمتع بعلاقات طويلة الأمد مع هايتي وشعبها. وفي الماضي، أسهمنا في مبادرات بناء القدرات والتدريب في هايتي، ونحن على استعداد للقيام بذلك مرة أخرى في سعينا الجماعي لمد يد العون إلى إخواننا وأخواتنا الهايتيين عند حاجتهم إلى المساعدة.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثلة الخاصة لا ليم على تقريرها الشامل (S/2022/761). وأنوه أيضا بحضور السيد جان فيكتور جينيوس، وزير الخارجية وشؤون العبادة في هايتي، والسيد روبرتو ألفاريس جيل، وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية، والممثل الدائم لبليز، والمراقب الدائم عن المنظمة الدولية للفرانكوفونية.

قبل أقل من شهر، في ٢٦ أيلول/سبتمبر، استمعنا إلى إحاطات شاملة عن الحالة في هايتي، بمشاركة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأغذية العالمي (انظر S/PV.9136)، وخلال الاجتماع، أُبلغنا مرة أخرى بالحالة الكارثية في البلد، التي تفاقمت بسبب انقطاع إمدادات الوقود في بورت – أو – برانس الناجم عن النشاط الإجرامي، مع ما يترتب على ذلك من عواقب إنسانية بعيدة الأثر على هايتي. ويساورنا القلق إزاء احتمال أن تزداد الحالة تدهورا. وعلى الجبهة السياسية، لم تتقدم المحادثات، مما أحبط التوقعات بأن اتفاقا بين الجماعات السياسية الرئيسية كان على وشك أن يرى النور. ومما يزيد الطين بلة تفشي الكوليرا حاليا في هايتي، وإذا لم تتم السيطرة عليه بسرعة، يمكن أن يحصد المزيد من الأرواح. ويجب على المجلس أن يتصرف من أجل مساعدة حكومة هايتي على استعادة السيطرة على الحالة وتجنب المزيد من التصعيد.

خلال التفاوض على القرار ٢٦٤٥ (٢٠٢٢)، الذي جدد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، أقمنا حوارا مثمرا بين أعضاء المجلس. ونتيجة لذلك، نعمل اليوم على إعداد مشروع قرار جديد ينفذ الأحكام المتوخاة في القرار ٢٦٤٥ (٢٠٢٢)، وخاصة بشأن حظر نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة إلى الجهات الفاعلة من غير الدول في هايتي، وفرض تدابير من قبيل تجميد الأصول وحظر السفر على الذين يشاركون في عنف العصابات أو يدعمونه. وبينما نواصل التفاوض بشأن مشروع القرار الجديد، تود البرازيل أن تتأكد من أنه إذا اعتمدت هذه التدابير، لن تؤدي إلى تداعيات إنسانية ضارة بالنسبة للسكان المدنيين. إن وضع معايير وشروط وآليات مناسبة للإدراج في قائمة الجزاءات ورفعها، والإعفاءات الإنسانية والاقتطاعات كلها أمور أساسية لفعالية نظام الجزاءات الجديد هذا. ونتطلع أيضا إلى رؤية مشروع القرار الثاني الذي أعلنه المشاركون في الصياغة اليوم.

لقد أحطنا علما بالخيارات التي نقلها الأمين العام في رسالته المؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر لتحسين الأمن في هايتي (S/2022/747). كما أحطنا علما بالنداء الذي وجهته حكومة هايتي لإنشاء قوة مسلحة متخصصة للمساعدة في السيطرة على الأزمة الإنسانية في البلد. ويجب علينا جميعا أن ندرس أفضل السُبل لمساعدة هايتي. ولدى البرازيل التزام طويل الأمد بالإسهام في السلام والتنمية والاستقرار في هايتي ودعم شعبها. ونتفق مع الرأي القائل بأنه إلى جانب التدابير الأمنية، فإن إحراز تقدم اجتماعي واقتصادي في هايتي أمر أساسي لمعالجة الأزمة الحالية بطريقة فعالة ومستدامة. وفي ذلك الصدد، نكرر الإعراب عن رأينا ومؤداه أن هايتي يمكن أن تستفيد أكثر من المشاركة في لجنة بناء السلام بغية مناقشة سبل تعزيز مؤسساتها وتبادل الأفكار بشأن التجارب الناجحة للبلدان الأخرى التي تواجه تحديات اقتصادية وسياسية مماثلة.

بوصفنا شريكا طويل الأمد، يسرنا أن اثنين من أهم مشاريع التعاون البرازيلي في هايتي سيتم الانتهاء منهما في عام ٢٠٢٢. ومن خلال التعاون الثنائي، تعمل بالفعل ثلاثة مستشفيات وتمثل إسهاما هاما في النظام الصحي في هايتي، في حين سيتم قريبا افتتاح مركز للتدريب المهني في مدينة لي كاي. وقبل نهاية العام، ستتبرع البرازيل أيضا بمبلغ ٦٥٠ ألف دولار للصندوق الذي أنشئ لإعادة إعمار شبه الجزيرة الجنوبية في هايتي التي تضررت بشدة من زلزال في عام ٢٠٢١.

نحث مرة أخرى جميع الأطراف السياسية الفاعلة في هايتي على المشاركة البناءة في الحوار الحالي والاتفاق على سبيل سياسي للمضي قدما في أقرب وقت ممكن. إن إيجاد حل للأزمة بقيادة هايتي أمر لا مندوحة عنه لكبح العنف، مما يمكن من استئناف الأداء الطبيعي للمؤسسات الهايتية ويمهد الطريق أمام إجراء انتخابات حرة ونزيهة حالما تسمح الحالة الأمنية بذلك.

في الختام، أود أن أشدد على أن البرازيل لا تزال ملتزمة تجاه هايتي وشعب هايتي.

السيد كيماني (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم غانا وكينيا وغابون.

نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام هيلين لا ليم على إحاطتها. ونرحب أيضا بمشاركة معالي السيد جون فيكتور جينيوس، وزير الخارجية وشؤون العبادة في هايتي، ومعالي السيد روبرتو ألفاريس خيل، وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية، والممثل الدائم لبليز، ومعالي السيدة إيفجينيا كونتوليونتوس، المراقبة الدائمة عن المنظمة الدولية للفرانكفونية لدى الأمم المتحدة.

لدينا نحن الأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن كل الأسباب التي تجعلنا نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في هايتي. وإذ نشهد انعدام الأمن على نطاق واسع، والتدهور المتزايد في الحالة الإنسانية وحالة الصحة العامة، وانعدام التماسك السياسي، فإننا ندرك العوامل المسببة والتاريخية والعالمية التي عانينا منها أيضا. منذ آخر جلسة عقدناها (انظر S/PV.9136)، لم تشهد الحالة أي تحسُّن. إنها للأسف تتفاقم.

ونكرر مرة أخرى دعوتنا إلى العمل التي تدعمها وتوافق عليها المبادرات السياسية والإنسانية والأمنية التي يقودها الهايتيون ويمسكون

بزمامها. لذلك، نحث حكومة هايتي والطبقة السياسية والمجتمع المدني على تقديم نقاط انطلاق عبر الوساطة بشأن عملية لاجتياز المأزق السياسي، ومعالجة انعدام الأمن، والبدء في عملية استعادة سيادة القانون، وإيصال المعونة الإنسانية، وتقديم الإغاثة الاقتصادية. وكحد أدنى، يجب أن يحقق الحوار نهجا مشتركا متفقا عليه لتنفيذ إصلاحات سياسية تشمل أساسا دستوريا ثم انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة. وينبغي بذل جميع المحاولات لجعل الحوار شاملا للجميع، ولا سيما عن طريق كفالة المشاركة القوية للنساء والشباب فيه.

ويتعين على جميع أصحاب المصلحة أن يستجيبوا للطابع الملح للحالة. فعدم الاتفاق على سبيل للمضي قدما قد يخرج الحالة الأمنية والإنسانية عن نطاق السيطرة، مع ما يترتب عن ذلك من تكاليف باهظة بالنسبة لشعب هايتي، ولا سيما أضعف أفراده. إنه يزيد من الصعوبة التي تواجهها حتى أكثر الجهات الفاعلة الخارجية صدقا في تقديم الإغاثة الفورية التي يحتاجها ملايين الهايتيين بشدة.

شعب هايتي ينبغي ألا يواجه ذلك بمفرده. ونشجعه على الاستفادة من الصكوك المتاحة له من خلال المنظمات الإقليمية، ولا سيما الجماعة الكاريبية. وفي هذا الصدد، نرحب بالالتزام بالدعم الذي قطعه الاجتماع العادي الثالث والأربعون لمؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية، المعقود في الفترة من ٣ إلى ٥ تموز/يوليه، في سورينام. نحث الاتحاد الأفريقي والدول الأفريقية على العمل مع الجماعة الكاريبية دعما لهايتي.

يشعر الأعضاء الأفارقة الثلاثة بقلق بالغ إزاء تصاعد العنف والإفلات من العقاب الذي تستفيد منه العصابات المسلحة. ونشيد بالشجاعة والجهود المتفانية التي تبذلها الشرطة الوطنية الهايتية لمعالجة الحالة. ولكن وسط احتمالات لا يمكن التغلب عليها، استمر عنف العصابات والعنف الجنسي والعنف الجنساني وعمليات الاختطاف بلا هوادة.

وندين بشدة جميع الجهات الفاعلة التي تعرقل حركة الأغذية والوقود وتعوق بأي شكل من الأشكال التجارة وإمكانية وصول المساعدات الإنسانية، مما يؤدي إلى نقص حاد في الإمدادات الغذائية والحصول على المياه والكهرباء وغيرها من الخدمات العامة الأساسية. إذا استمر هذا الوضع، فإن ما هو بالفعل حالة طوارئ سيتفاقم. لذلك، يرحب الأعضاء الأفارقة الثلاثة بطلب حكومة هايتي الحصول على دعم دولي لمواجهة العصابات المسلحة واستعادة الحياة الطبيعية. نرحب أيضا برسالة الأمين العام حسنة التوقيت (S/2022/747) التي تفصل الخيارات المتاحة لدعم هذا الطلب. لذلك، نكرر دعوتنا إلى تقديم دعم دولي عاجل لمكافحة عنف العصابات وتعزيز قدرة الشرطة الوطنية الهايتية.

إننا نعترف بتجربة هايتي الصعبة والمأساوية فيما يتعلق بالتدخل الخارجي. ونحث المجتمع الدولي على أن يأخذ ذلك في الحسبان لدى تقديم أي عروض للمشاركة. ينبغي أن تراعي جميع الجهود المبذولة باسم هايتي الحاجة إلى كفالة الثقة وتعزيز أمن الشعب ورفاهه الإنساني بطريقة شفافة.

إدراكا من الأعضاء الأفارقة الثلاثة لما تسهم به الأسلحة غير المشروعة من تفاقم في انعدام الأمن، فإنهم يرحبون بوضع الصيغة النهائية لخطة العمل الوطنية لتنفيذ خريطة الطريق لتنفيذ الإجراءات ذات الأولوية في منطقة البحر الكاريبي بشأن الانتشار غير المشروع للأسلحة النارية والذخيرة في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي بطريقة مستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. نهيب بمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يدعما السلطات الوطنية في تنفيذ خطة العمل.

نؤيد أيضا الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والمجتمع الدولي لمنع تدفق الأسلحة إلى العصابات وأي أطراف مرتبطة بها. مع ذلك، ينبغي ألا يتم ذلك بطريقة تعوق جهود الشرطة لإنفاذ القانون والنظام. نشجع الإجراءات التي بدأها بالفعل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ولا سيما من خلال تدريب الشرطة، لمساعدة السلطات الهايتية في إدارة الحدود، ووقف الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات غير المشروعة، ومكافحة الجريمة المنظمة، فضلا عن تعزيز قدرة الدولة على جمع الإيرادات العامة.

نحث مجلس الأمن والدول الأعضاء على العمل ليس ضد العصابات فحسب، بل أيضا ضد رعاتها وميسريها. ويتطلب القيام بذلك عملية واضحة للتحقيق والإبلاغ يتعين إنشاؤها على وجه السرعة.

ويشجب الأعضاء الأفارقة الثلاثة الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان ضد الأشخاص الضعفاء. ونأسف على وجه الخصوص لعدم القدرة على إنفاذ أوامر الاعتقال المعلقة بحق أفراد بارزين مرتبطين بشكل موثوق بتلك الانتهاكات. من الأهمية بمكان كفالة العدالة لجميع ضحايا الفظائع.

ولوقف تدفق الأسلحة والتمويل إلى العصابات، ولكفالة المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، نؤيد قرار الجزاءات المقترح بوصفه خطوة مهمة. ومما له أهمية حاسمة الحاجة إلى إنعاش نظام العدالة الجنائية برمته. ندعو إلى تقديم دعم عاجل لهايتي لإجراء إصلاحات شاملة في قطاع العدالة تهدف إلى معالجة حالات الاحتجاز المطول قبل المحاكمة، وإنشاء مكاتب للمساعدة القانونية، والتعجيل بالفصل في القضايا المعروضة على المحاكم، وإنشاء سجلات محكمة عاملة.

ونلاحظ من دروس التاريخ أن السلام والتنمية لا ينفصلان. ويكرر الأعضاء الأفارقة الثلاثة التأكيد على ضرورة تقترن الجهود الرامية إلى معالجة الحالة السياسية والأمنية ببدء تنفيذ برنامج اجتماعي واقتصادي شامل. في هذا الصدد، يجب على صندوق النقد الدولي أن يلتزم بالسعي إلى تحقيق هذا الهدف.

ونشعر بالانزعاج إزاء عمليات الترحيل اللاإنسانية الواسعة النطاق للهايتيين الباحثين عن الأمان التي شهدناها في الأسابيع والأشهر الأخيرة. نحث جميع الدول المجاورة والقريبة على التقيد الصارم بالقوانين الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين.

ندعو الهايتيين إلى الالتفاف حول مثل أعلى مشترك لإعادة بناء بلدهم. ويؤكد مجددا الأعضاء الأفارقة الثلاثة دعمهم لعمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. فدوره في مساعدة هايتي على اجتياز أزماتها المتعددة دور حاسم. ولذلك، لا نزال نحث على زيادة تعزيزها لتوفير الدعم الذي يتناسب مع احتياجات هايتي.

في الختام، يتضامن الأعضاء الأفارقة الثلاثة مع هايتي. وسنواصل بذل قصارى جهدنا للاستماع إلى شعب هايتي والعمل من أجله خلال هذه المرحلة الشديدة الخطورة.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام لا ليم على إحاطتها وأفكارها الثاقبة بشأن الحالة المتدهورة في هايتي، ونرحب باقتراحاتها وتوصياتها. وأرحب أيضا بمشاركة وزير خارجية هايتي جينيوس ووزير خارجية الجمهورية الدومينيكية ألفاريس خيل، فضلا عن ممثلي المنظمة الدولية للفرانكفونية وبليز في هذه الجلسة.

إن الحالة بائسة ولا تحتاج إلى أي تعليق. لذلك، سأقتصر في بياني على تناول بضع نقاط رئيسية. أولا، لا يمكن أن تكون المفارقة أكثر إيلاما: فهايتي، أول جمهورية سوداء، هي اليوم أفقر دولة في الأمريكتين وتواجه أزمة سياسية واقتصادية وأمنية وصحية حادة، شلت البلد وأدت إلى انهيار القانون والنظام. وكما تم تسليط الضوء عليه بإسهاب، يبدو أن كل شيء تقريبا في البلد في حالة جمود تام. هناك استثناء واحد: عنف العصابات والخروج على القانون. فالعصابات تسيطر على الشوارع، بعد أن استبدلت القانون الرسمي بقانونها الخاص، مما أدى إلى شل الحياة الطبيعية. فهي تمنع النشاط الاقتصادي بما في ذلك توزيع الديزل والبنزين، وتوقف وسائل النقل مع تزايد انتشار عمليات النهب وتبادل إطلاق النار على نطاق واسع. إن العصابات توحد صفوفها الآن وتملي شروطها على الجهات السياسية الفاعلة. إنه مظهر من مظاهر قوتهم وما هو قادم إذا لم يتم التصدي لهذه الحالة وإنهائها فورا وعلى نحو سليم.

وعندما يعاني ما يقرب من نصف سكان هايتي من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد حيث يعاني آلاف المواطنين في العاصمة من المجاعة، وعندما تُغفل جميع الضمانات لمنع انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات على نطاق واسع، وعندما لا توجد سلطة الدولة في أي مكان، يكون الوضع قد وصل إلى نقطة الانهيار. إن من حق الناس أن يطرحوا الأسئلة: "أين الدولة؟" و"أين الطبقة السياسية؟" و"من يتولى دفة القيادة؟"

وسوف يزداد هذا الوضع المزري سوءا إلا إذا لم يستعاد قدر معيّن من الأمن وسيادة القانون على الفور. وينبغي إعطاء الأولوية القصوى لمكافحة العصابات وعنفها الوحشي ونشاطها الإجرامي وفسادها وتهريبها واتجارها بالأسلحة. فهذا أمر واجب، وإلا ستزداد العصابات قوة وتزداد سلطتها الخانقة وقبضتها السرطانية الخبيثة. إن المواد الأمنية التي قدمتها الولايات المتحدة وكندا خطوة جديرة بالترحيب الحار.

لقد ازداد هذا الوضع المعقد سوءا بتفشي الكوليرا الذي أعاد ذكريات مؤلمة، بينما أجبر نقص الوقود المستشفيات والمراكز الصحية على خفض الخدمات، وأغلقت شركات إمداد المياه، الأمر الذي وفر ظروفا لزيادة هائلة في تفشي المرض في جميع أنحاء البلد. لذلك من الأهمية بمكان إنشاء ممر إنساني يمكن من إيصال الوقود إلى المستشفيات الرئيسية وغيرها من مراكز الاستجابة للكوليرا بغية الحد من انتشارها.

وضمن جرائمها الأخرى، استخدمت العصابات المسلحة الاغتصاب بما في ذلك الاغتصاب الجماعي وغيره من أشكال العنف الجنسي لغرس الخوف وفرض العقاب والإخضاع وتسبيب الألم للسكان المحليين لأجل الوصول إلى هدفها النهائي: توسيع نفوذها. إن من الخطر أن تعيش الفتيات أو النساء في هايتي اليوم. تلك هي النتيجة المباشرة للإفلات من العقاب على نطاق واسع وسهولة الحصول على الأسلحة والذخائر ذات العيار الثقيل التي يتم الاتجار بها من خارج البلد. ويجب وقف هذا لكي يكون للحياة معنى ولأي آفاق للمستقبل. في ذلك الصدد، يكتسي دعم الإجراءات التي يتخذها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الميدان أهمية قصوى.

إن هايتي بحاجة إلى المساعدة الآن وعلى سبيل الأولوية القصوى. إننا نؤيد مشروعي القرارين اللذين اقترحتهما الولايات المتحدة والمكسيك ونؤيد معاقبة المسؤولين الذين يواصلون خنق بلد بأسره وسكانه. كما نؤيد تماما توفير ولاية أمنية متينة وفاعلة للبعثة لكي يتسنى له تزويد السلطات وأجهزة إنفاذ القانون بالوسائل اللازمة لضمان ظروف حياة آمنة وملائمة للسكان.

ولنكن واضحين – إن من الوهم الاعتقاد بأنه لا يمكن إيجاد الحلول إلا من الخارج. وينبغي للطبقة السياسية في هايتي أن تعمل معا وأن تترك جانبا مصالحها الخاصة وأي مصالح أخرى سوى المصلحة الوحيدة التي يحتاج إليها البلد ويأمل فيها شعبه. ولا يمكن أن تضع الجهات السياسية فاعلة نفسها في موقف المتفرج على منزل يحترق، بل يجب عليها أن تكون أول من يطفئ النار. ومن شأن ذلك وحده أن يساعد على استعادة الحياة الطبيعية لمعالجة المسائل الرئيسية الأخرى ووضع الأساس – في الوقت المناسب – لإجراء الانتخابات.

إننا نقف إلى جانب هايتي وشعبها. إن أفضل طريقة لكي نعبر بها عن تضامننا جميعا هي أن ننظر على وجه الاستعجال في طلب حكومة البلد الحصول على دعم مجلس أمن موحد.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام لا ليم على إحاطتها. وأرحب أيضا بوزيري خارجية هايتي والجمهورية الدومينيكية، فضلا عن ممثلي بليز والمنظمة الدولية للفرنكوفونية في هذه الجلسة.

وترحب النرويج بعقد هذه الجلسة اليوم. إن الحالة في هايتي مثيرة للقلق، ونشعر بالأسف من مستويات العنف المبلغ عنها في هايتي بما في ذلك العنف الجنسي والعنف الجنساني على نطاق واسع على النحو المبين في التقرير المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي نشر في يوم الخميس (S/2022/761). وتفيد التقارير أيضا بأن الكثير من الأطفال قد قتلوا أو أصيبوا في تبادل لإطلاق النار حتى أثناء وجودهم في منازلهم ومدارسهم، وأنه يجبر الفتيان والفتيات على الانخراط في نشاط العصابات. ويجب حماية السكان، ولا سيما الأطفال، في هايتي. كما يجب وضع حد للإفلات من العقاب على انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان.

كما نحيط علما بطلب حكومة هايتي إنشاء قوة مسلحة متخصصة للتصدي للأزمة الأمنية الحادة. ونرحب بمناقشات اليوم بشأن أفضل السبل لدعم جهود الشرطة الوطنية الهايتية للتصدي للحالة الأمنية.

ونشيد بالجهود الدؤوبة التي بذلتها الأمم المتحدة والعاملون في المجال الإنساني في هايتي خلال هذه الفترة الصعبة. إن لعملهم أهمية حاسمة، خاصة مع عودة تفشي الكوليرا بشكل مثير للقلق. ويجب اتخاذ إجراءات سريعة الآن لوقف انتشارها. ولكن لن يتحقق ذلك إذا استمرت استحالة إيصال الخدمات الأساسية مثل المياه النظيفة إلى المناطق المحتاجة. وبالتالي نكرر التأكيد على ضرورة السماح للعاملين في المجال الإنساني بالوصول وكفالة حريتهم في التنقل واحترام إمداداتهم.

نظرا لتزايد انعدام الأمن الغذائي ندين بشدة نهب المستودعات التابعة لبرنامج الأغذية العالمي، الأمر الذي يقلل كثيرا توافر الإمدادات الحيوية. ويجب ألا يضطر المدنيون إلى تحمل وطأة الإجرام، بيد أن ذلك ما نشهده كل يوم. ولا بد من إيجاد حلول توفيقية سياسية لتحقيق المصالحة والسير على الطريق المؤدي إلى الانتخابات. كما أن الحل الوحيد بالنسبة لهايتي يتمثل في ذلك الذي يتوصل إليه الهايتيون أنفسهم. ويجب اتخاذ الخطوات اللازمة لاستعادة النظام والثقة لصالح شعب هايتي.

تعتقد النرويج أن الجزاءات – على النحو الذي اقترحته الولايات المتحدة والمكسيك – ربما تكون أداة هامة للتصدي للعنف الذي ترتكبه الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية. ولأجل فعالية نظام الجزاءات يجب أن يشمل ضمانات لمراعاة الإجراءات القانونية المتبعة. ويجب أن تكون لمجلس الأمن رؤية واضحة بشأن كيفية التعامل مع هذه المسألة في المستقبل. ويتمثل أحد الخيارات في النظر إلى الترتيبات القائمة مثل مكتب أمين المظالم.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام لا ليم على إحاطتها الواقعية بعد ظهر اليوم. وأشيد بحضور ممثلي هايتي والجمهورية الدومينيكية وبليز والمنظمة الدولية للفرنكفونية في جلسة المجلس اليوم.

أود أن أعلق اليوم على ثلاث نقاط باسم المملكة المتحدة.

أولا، ما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء تدهور الحالة الإنسانية في هايتي حيث تغلق العصابات المسلحة الطرق وتقيد نقل الوقود في جميع أنحاء البلد. نتيجة لذلك لا يمكن إيصال الخدمات الطبية إلى من هم في أمس الحاجة إليها، بمن فيهم الأشخاص المتأثرون بتفشي الكوليرا التي زادت شعب هايتي بؤسا. ويجب السماح بإيصال الوقود إلى المستشفيات فضلا عن فتح الطرق المؤدية إلى المستشفيات حتى يتمكن المرضى من الوصول إليها. ويجب مساءلة مرتكبي جرائم عنف العصابات ومنعهم من زيادة عدم الاستقرار والمعاناة. ونرحب في ذلك الصدد بمشروع قرار الجزاءات الذي اقترحته الولايات المتحدة والمكسيك بوصفه إسهاما إيجابيا في أمن هايتي واستقرارها.

ثانيا، نشيد بطلب حكومة هايتي العاجل للحصول على دعم دولي في التصدي للحالة الأمنية الراهنة. كما نرحب بإجراء مزيد من المناقشات في المجلس بشأن الإذن بإنشاء بعثة دولية للمساعدة الأمنية على النحو الذي اقترحه الأمين العام. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد – مسترشدا باحتياجات هايتي – في استعادة الحوكمة الفعالة ومكافحة عنف العصابات المتوطن. وينبغي للجهود الدولية أيضا أن تدعم تهيئة بيئة تسمح بإجراء انتخابات حرة ونزيهة في أقرب وقت ممكن.

ثالثا، تقدم المملكة المتحدة دعمها الكامل لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي الذي يواصل أعماله في ظل ظروف بالغة الصعوبة. لقد قدم المكتب مساعدة لا تقدر بثمن إلى حكومة هايتي خلال فترة ولايته. وسيؤدي دورا رئيسيا في تهيئة المجال لأصحاب المصلحة السياسيين للاتفاق على حل يعيد الأمن والاستقرار للشعب الهايتي.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): أود بداية أن أشكر السيدة هيلين لا ليم على إحاطتها الشاملة وعلى جهودها في هايتي. ونرحب بمشاركة وزيري خارجية هايتي وجمهورية الدومينيكان وبممثلي بليز والمنظمة الدولية للفرنكوفونية في جلسة اليوم.

نُعرب عن إدانتنا الشديدة للارتفاع الخطير في مستويات العنف الذي يستهدف المدنيين في هايتي جراء استمرار سيطرة العصابات على الأحياء والبنية التحتية الحيوية في البلاد، وما يرافق ذلك من حالات قتل واختطاف وتجنيد للأطفال. وكذلك ندين وبأشد العبارات

العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس واستغلاله لترهيب السكان وإذلالهم والتحكم بهم. وتقتضي جميع هذه التطورات التأكيد مجدداً الحاجة الماسة لإنهاء العنف وتهدئة الأوضاع. وعليه، نرحّب بجهود الحكومة لإيجاد حلول عاجلة للتصدي للعنف وانعدام الأمن، وكذلك بالمبادرات الوطنية والإقليمية والدولية التي تهدف إلى تطوير استراتيجيات لبناء قدرات المؤسسات الوطنية لمكافحة الفساد وتمكين الدولة بحيث تكون قادرة على تعزيز تواجدها في نطاق أوسع، خاصة على المدى البعيد. ونتطلع بدورنا إلى مناقشة الخيارات التي طرحها الأمين العام في رسالته الأخيرة (S/2022/747) والعمل معاً في هذا المجلس، بما في ذلك مع القائمين على الصياغة من خلال مشروعي القرارين المقدمين إلى مجلس الأمن لدعم الشعب الهايتي في هذه المرحلة الحرجة.

تتفاقم التحديات الاجتماعية والاقتصادية المعقدة التي تواجهها هايتي في ظلّ التقارير الأخيرة التي تفيد بتفشي وباء الكوليرا مجدداً، مع وجود انعدام حاد في الأمن الغذائي وشح كبير في المياه، وذلك بالتزامن مع إغلاق محطات الوقود، خاصة المحطة الرئيسية. لذا، يجب ألا نترك هذه الأوضاع على حالها، وإلا انتهينا بأزمة صحية أخرى خطيرة. ونُدين في هذا السياق عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية إلى المحتاجين، ونهب مرافقها الحيوية. ونؤكد هنا على ضرورة ضمان إيصال المساعدات الإنسانية بشكل آمن وفوري ودون عوائق للتخفيف من معاناة السكان الأكثر ضعفاً في هايتي. ويجب أن تظلّ هذه المسألة قيد النظر خلال مناقشاتنا الحالية بشأن تدابير الجزاءات لتجنب الأضرار غير المقصودة التي قد تطال الجهود الإنسانية في هايتي.

وأخيراً، لا يمكن بلورة إجابة مستدامة للأزمات الاقتصادية والإنسانية والأمنية في هايتي دون إيجاد حل سياسي بقيادة هايتي وملكيتها. ونشير في هذا السياق إلى المستجدات التي وافتنا بها الحكومة بشأن المسار السياسي وندعو جميع الأطراف المعنية إلى الانخراط بحسن نية للتوصل إلى تسوية سياسية مع استمرار دعم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي والدور الهام الذي يضطلع به في هذا الصدد. ولضمان استدامة جميع الجهود، يجب أن يكون الحوار الوطني شاملاً، بما في ذلك عبر المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة وإدماج الشباب، لخلق بيئة مؤاتية لإجراء انتخابات سلمية متى ما سمحت الأوضاع الأمنية بذلك، حيث تستغل العصابات تأخر الوصول إلى حل سياسي لمواصلة عنفها المتصاعد.

وفي الختام، تؤكد دولة الإمارات على أنها ستشارك بشكل بنّاء في المناقشات الجارية حول سبل ردع الجماعات المسلحة في هايتي، بما في ذلك عبر تدابير الجزاءات التي يتم النظر فيها حالياً. ونؤكد مجدداً تقديرنا لجهود مكتب الأمم المتحدة المتكامل وجميع موظفي الأمم المتحدة في هايتي، كما تجدد دولة الإمارات تضامنها مع شعب هايتي في محنته.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام لا ليم على إحاطتها. وأرحب بمشاركة وزيري خارجية هايتي والجمهورية الدومينيكية والممثلين الآخرين في جلسة اليوم.

إن تقرير الأمين العام (S/2022/761) المقدم في الأسبوع الماضي والإحاطة التي قدمتها الممثلة الخاصة اليوم يصفان أزمة لم يسبق لها مثيل في هايتي. وقد يكون مستوى الفوضى والتعقيدات والصعوبات يفوق تخيلنا. وتهتم الصين اهتماماً شديداً بتدهور الحالة الإنسانية وتفشي الكوليرا مؤخراً في هايتي. ونعرب عن بالغ قلقنا إزاء عجز الحكومة وتقاعسها عن العمل، في حين أن عنف العصابات موجه ضد المدنيين مع الإفلات من العقاب. ونُعرب عن تعاطفنا البالغ مع شعب هايتي، ولا سيما النساء والأطفال، على بؤسهم الشديد الناجم عن الفوضى الحالية.

لا تزال الأحزاب السياسية في هايتي منخرطة في صراع على المصالح الحزبية والشخصية، متجاهلة معاناة شعبها. وهذا أمر يتجاوز كونه مخيباً للآمال. وينبغي لجميع الأحزاب والفصائل السياسية الهايتية أن تبدي إحساساً بالمسؤولية والواجب من خلال تعزيز الحوار والتكاتف

للتوصل إلى اتفاق بشأن إطار سياسي وترتيب انتقالي للمساعدة في كسر الجمود السياسي الحالي واستعادة النظام الدستوري.

ويجب على مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي أن يتخذ إجراءات ملموسة لحثّ وتشجيع الأحزاب والجماعات السياسية الهايتية على تجاوز خلافاتها من خلال الحوار والتشاور ووضع خريطة طريق للعملية السياسية. ونرحّب بالاستعداد الذي أعرب عنه أعضاء الجماعة الكاريبية لتيسير العملية السياسية في هايتي ومساعدة البلد على الخروج من المأزق السياسي في أقرب وقت ممكن.

ويشكّل القضاء على آفة عنف العصابات نقطة انطلاق لأي تحسن في الحالة الراهنة وشرطاً مسبقاً للتوصل إلى حلّ في البلد. ولدى أعضاء المجلس والأمين العام فهم واضح وتوافق قوي في الآراء في ذلك الصدد. وأشار القرار ٢٦٤٥ (٢٠٢٢)، الذي اتخذه مجلس الأمن في تموز/يوليه، إلى أن المجلس مستعد لاتخاذ تدابير إلزامية ضد أفراد العصابات ومؤيديهم. وفي الأسبوع الماضي، عمم المشاركان في صياغة القرارات بشأن هايتي، الولايات المتحدة والمكسيك، مشروع قرار بشأن فرض جزاءات على العصابات الإجرامية، والذي نعرب عن تقديرنا له. وتؤيد الصين فرض جزاءات محددة الهدف على أفراد العصابات ومؤيديهم، بما في ذلك حظر السفر وتجميد الأصول وحظر توريد الأسلحة، في جملة أمور. ونأمل أن تكون تلك التدابير قوية وفعالة وأن تحدث فرقاً حقيقياً في ردع عنف العصابات، وقمع جرائم العنف، وقطع إمدادات التمويل والأسلحة عن العصابات الإجرامية.

ونأمل أن يستمع المشاركان في الصياغة إلى الدول الأعضاء وأن يأخذا آراءنا في الاعتبار، وأن يحسّنا باستمرار مشروع القرار وأن يعتنيا عناية دقيقة بجميع الأحكام بغية ضمان أن تكون الجزاءات قوية وأن تعالج جوهر المشكلة. يجب أن نمنع أفراد العصابات من استخدام الثغرات المحتملة للتهرب من الجزاءات من ناحية، وأن نتجنب من ناحية أخرى حالة يكون فيها التنفيذ سطحياً لا غير ويصبح مجرد إجراء شكلي لا أثر حقيقي له.

إن اقتراح الأمين العام الأخير بدعم هايتي في تحسين حالتها الأمنية يستحق أن يُدرس بعناية. والصين مستعدة لإجراء تبادل متعمق للآراء مع الآخرين. وقد أحطنا علماً بالدعوة التي وجهها مؤخراً رئيس وزراء هايتي لإرسال قوة خاصة إلى هايتي. وقد أحطنا علماً أيضاً بالمعارضة المباشرة من جانب بعض الأحزاب والجماعات السياسية لوجود قوة مسلحة أجنبية في هايتي. وفي وقت تفتقر فيه حكومة هايتي إلى الشرعية وهي غير قادرة على الحكم، هل سيُقابَلُ إرسالُ قوة الرد السريع هذه إلى هايتي بتفهم ودعم وتعاون من الأطراف في هايتي، أم أنه سيُواجه مقاومة من السكان أو يؤدي حتى إلى مواجهة عنيفة فيما بينهم؟ إننا بحاجة إلى النظر بعناية في هذه المسائل بطريقة متكاملة.

فمنذ تسعينيات القرن العشرين، نشرت الأمم المتحدة بعثات متتالية، بما في ذلك البعثة المدنية الدولية في هايتي وبعثة الأمم المتحدة في هايتي وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، والآن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. ومن المؤسف أن أياً من تلك البعثات لم تحقق هدفها المنشود. وأثبت عمل الأمم المتحدة في هايتي على مدى السنوات الـ ٣٠ الماضية أن الحل السريع الذي يتم التوصل إليه من الخارج لن يؤدي إلا إلى نتائج مؤقتة، دون أي أثر دائم. ومن دون رغبة قوية وشعور بوحدة الهدف والتعاون بين جميع قطاعات المجتمع الهايتي، فإن أشكال المناصرة والجهود الخارجية لن تساعد كثيرا في نهاية المطاف. ففي النهاية، يكمن مفتاح حل المسألة الهايتية في أيدي الشعب الهايتي نفسه.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يتبنى نظرة بعيدة المدى بدعم شعب هايتي في بحثه عن حل شامل نابع من الداخل، يستند إلى وضعه الفريد.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيدة هيلين لا ليم على إحاطتها. ونرحب بمشاركة وزيري خارجية هايتي والجمهورية الدومينيكية في جلستنا.

مما يؤسف له أنه في الأسابيع الثلاثة التي انقضت منذ آخر جلسة للمجلس بشأن هايتي (انظر S/PV.9136)، أصبحت الحالة في البلد أسوأ ما يكون. فمحطة الوقود والعديد من المنشآت المرفئية

الأخرى في بور أو برانس لا تخضع لسيطرة الحكومة. وأدى ذلك إلى تفاقم الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية الهشة أصلا في هايتي. وحسب فهمنا للحالة، فإن العصابات الإجرامية تمنع الناس من مغادرة العاصمة، مما يحد من تحركاتهم ويحرمهم من الحصول على السلع والخدمات الأساسية. وهناك نقص شبه كامل في كل شيء، من الدواء إلى الغذاء والماء. ويسود العنف والخروج عن القانون في شوارع بور أو برانس وغيرها من المدن.

ويقوض الشلل الحالي في منظومة المؤسسات الحكومية برمتها أي جهود لإصلاح الحالة في المناطق الأخرى. وبالإضافة إلى جميع المتاعب التي يجب أن يتحملها شعب هايتي، هناك أيضا الكوليرا المتفشية.

وبطبيعة الحال، فإن كل تلك المشاكل مترابطة ولا يمكن حلها بسهولة. ويكمن سببها الجذري في ركود العملية السياسية. وفي هذا الصدد، لا نرى بديلا عن استعادة النظام الدستوري في هايتي من خلال الحوار بمشاركة قطاعات واسعة من المجتمع الهايتي، وإجراء الانتخابات وتنفيذ إصلاحات. وعلى نحو ما ورد في تقرير الأمين العام (S/2022/761)، فإن من الشروط الضرورية لتحسين الأمن في البلد أن تتم تسوية الأزمة السياسية.

وقد أحطنا علما بتقرير حكومة هايتي عن عملية الحوار الوطني. ونشير إلى الدور الإيجابي الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي في النهوض بالعملية. ونفهم أن المشاكل في عملية التفاوض ترتبط إلى حد كبير بتدهور الحالة الأمنية والخروج عن القانون. ومع ذلك، ندعو جميع الأطراف إلى تنحية خلافاتها الناشئة عن مواقف انتهازية جانبا ومواصلة المفاوضات.

وكما جاء بحق في وثيقة الحكومة، ينبغي أن تؤدي الأزمة الإنسانية في البلد لأن تدرك جميع الجهات الفاعلة أن مصالح المجتمع يجب أن تصبح الأولوية العليا.

وتتأثر الحالة العامة في البلد، بطبيعة الحال، بحقيقة أن الهايتيين لم يشهدوا بعد إجراء تحقيق علني وكامل في اغتيال الرئيس السابق مويز. وبعد مرور أكثر من عام على تلك المأساة الرهيبة، التي هزت هايتي وكانت إلى حد كبير السبب وراء الأزمة الراهنة، لم تُقدم إلى المجتمع الهايتي أي رواية موثوقة للأحداث والتي يمكن، في جملة أمور، أن تفسر تورط رعايا أجانب في تلك الجريمة.

وفي هذا السياق، نشدد على أن التدخل الخارجي في العمليات السياسية لهايتي وإخضاع البلد لطموحات الأطراف الإقليمية الرئيسية التي تعتبر القارة الأمريكية باحتها الخلفية أمر غير مقبول.

وإلى جانب حل المشاكل السياسية، يجب تعزيز قدرة الشرطة الوطنية الهايتية ومعالجة المسألة الملحة المتمثلة في إمكانية الوصول إلى البنية التحتية الحيوية. وندرك أن أجهزة إنفاذ القانون في البلد لا يمكنها أن تحقق ذلك بمفردها.

لقد نظرنا في اقتراح الأمين العام تقديم استجابة دولية للمناشدة التي أطلقها رئيس الوزراء هنري. ولاحظنا أيضا أن ثمة آراء متباينة بشأن تلك المسألة داخل المجتمع الهايتي. فالعديد من جماعات المعارضة تدعو إلى عدم السماح بالتدخل الأجنبي من خلال الإشارة بحق إلى التجربة التي لم تصل إلى درجة النجاح، من باب التعبير بأسلوب ملطف، للتدخل الأجنبي في شؤون البلد. وندعو إلى مراعاة هذه الآراء والنظر بعناية في جميع الآثار المحتملة لنشر وحدات دولية وإقليمية أجنبية في الجزيرة.

ونحن لا نؤيد رغبة القائمين على الصياغة في الخلط بين مسألة إنهاء حصار البنية التحتية المرفئية في هايتي ومسألة فرض نظام جزاءات على البلد. ولا نؤيد المحاولات الرامية إلى الإسراع بتمرير مشروع قرار بشأن الجزاءات في المجلس. وأود أن أذكر بأننا وافقنا على مناقشة مسألة اتخاذ المجلس لتدابير تقييدية شريطة النظر بعناية في فعاليتها مستقبلا وطابعها المحدد الأهداف وآثارها الإنسانية.

إن جزاءات مجلس الأمن أداة خطيرة وطويلة الأجل تتطلب تحليلا متعمقا ومفاوضات مفصلة بشأن النص، خاصة وأن آخر مرة طبق فيها المجلس نظاما للجزاءات كانت قبل خمس سنوات. وأقل ما تُوصف به توقعات أن يكون لوثيقة صيغت على عجل، بعد أن

يعتمدها المجلس، مفعول السحر في تخليص هايتي من جميع مشاكلها بأنها نوع من السذاجة.

ففي حالة هايتي، يجب بذل كل جهد ممكن لضمان أن يكون الهدف من التدابير المتخذة هو استعادة سيطرة الدولة وألا يُنظر إليها، كما هو الحال في كثير من الأحيان، على أنها وسيلة لمعاقبة البلد بأسره وشعبه. ويجب ألا تصبح الجزاءات عائقا أمام تقديم المساعدة الاجتماعية والاقتصادية إلى البلد وينبغي ألا يتم تضييق الخناق على العملية السياسية في مراحلها الأولية.

وندعو مقدمي الوثيقة إلى التخلي عن أساليب سباق المفاوضات والمواعيد النهائية المصطنعة وإلى إيلاء الاهتمام في النهاية للمقترحات البناءة للعديد من أعضاء المجلس وشواغلهم.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر الممثلة الخاصة لا ليم على إحاطتها. وأرحب بحضور وزير الخارجية وشؤون العبادة في هايتي ووزير خارجية الجمهورية الدومينيكية لهذه الجلسة، فضلا عن الممثل الدائم لبليز لدى الأمم المتحدة والمراقبة الدائمة عن المنظمة الدولية للفرنكفونية لدى الأمم المتحدة.

بينما تستمر الحالة في هايتي في التدهور على جميع الجبهات، عادت الكوليرا إلى الجزيرة. ومما يزيد من الشعور بالقلق أن المساعدات الإنسانية والطبية لمكافحة الجائحة لا يمكن تقديمها بحرية.

ولذلك، أحاطت فرنسا علما بشكل رسمي بالطلب الذي قدمه رئيس الوزراء في ٦ تشرين الأول/أكتوبر. وندعو المجتمع الدولي إلى أن يواصل التعبئة وأن يضاعف جهوده لمساعدة هايتي.

ونؤيد الملاحظة التي قدمها الأمين العام في رسالته المؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر (S/2022/747). فالحالة الصحية والأمنية تتطلب استجابة أقوى من المجتمع الدولي. ويجب أن يكون هدفنا هو تقديم دعم أكثر فعالية للشرطة الوطنية الهايتية، التي تقف في الخطوط الأمامية لمكافحة العصابات. ولهذا السبب، تؤيد فرنسا فرض جزاءات على جميع من يهددون السلام والأمن في هايتي. ويجب أن نزيد الضغط على الجماعات الإجرامية، وخاصة العصابات، وأولئك الذين يساعدونها وأولئك الذين يمولونها. ونأمل أن يكتمل العمل الذي بدأ في مجلس الأمن بأسرع ما يمكن.

كما يجب أن تكون إعادة بناء نظام عدالة فعال ومكافحة الإفلات من العقاب أولوية إذا كنا نأمل في وضع حد للعنف في نهاية المطاف.

وستواصل فرنسا حث جميع الأطراف السياسية الفاعلة في هايتي على التوصل إلى اتفاق يفضي إلى إجراء انتخابات ديمقراطية عند استيفاء الشروط الأمنية. وفي السياق الحالي، يجب أن تتحلى الطبقة السياسية بالمسؤولية وأن تستأنف الحوار للتغلب على المأزق.

وستواصل فرنسا كذلك حشد الجهود لتيسير إيصال الإمدادات إلى أضعف الفئات في الأحياء الفقيرة في بور أو برانس وفي المقاطعات. وفي هذا الصدد، فإن إغلاق محطة فارو النفطية أمر غير مقبول لأنه يعرض إيصال المعونة الإنسانية ومكافحة الجائحة للخطر.

ولا يمكن أن تقبل فرنسا بالدوامة الحالية. ونحن على استعداد لبذل المزيد من الجهود، جنبا إلى جنب مع شركائنا. وسنسهم بنشاط في المناقشات بشأن مشروعي القرارين اللذين قدمتهما الولايات المتحدة والمكسيك. وسنواصل حشد المجتمع الدولي، ما دام ذلك ضروريا، لمساعدة شعب هايتي.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة لوزير الخارجية وشؤون العبادة في هايتي.

السيد جينيوس (هايتي) (*تكلم بالفرنسية*): أولا، اسمحوا لي أن أنوه برئاسة غابون للمجلس في شهر تشرين الأول/أكتوبر. وأشيد مرة أخرى بعمل الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي، السيدة هيلين لا ليم، وأشكرها على إحاطتها.

وأود أيضا أن أعرب عن خالص امتناني لأعضاء المجلس على اهتمامهم المتزايد بجمهورية هايتي، كما يتضح من بيانات كل منهم. وقد أحطت علما بملاحظاتهم التي جاءت في الوقت المناسب.

وأرحب بحضور وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية هنا اليوم وأشيد بجهود بلده لمساعدتنا في هذا الوقت العصيب. وأرحب أيضا بممثل بليز، بالنيابة عن الجماعة الكاريبية، والمراقبة عن المنظمة الدولية للفرنكوفونية.

بالنسبة للهايتيين، فإن جلسة اليوم لمناقشة الحالة في هايتي ذات دلالة رمزية كبيرة. ويجب أن نتذكر أن ١٧ تشرين الأول/أكتوبر تاريخ هام، إذ نحيي الذكرى السنوية الـ ٢١٦ لوفاة الأب الراعي لاستقلال هايتي، الإمبراطور جان – جاك ديسالين. لقد كان رمز الثورة الهايتية لعام ١٨٠٤. فتحت قيادته أُنشئ اتحادنا المقدس، الذي أقره جنرالات من مختلف الأيديولوجيات والخلفيات السياسية، لإنهاء نظام الرق اللاإنساني وإنشاء أول دولة يقودها السود في العالم. وهكذا، أعاد الإمبراطور ديسالين تشكيل معنى كلمة الحرية وغير مسار تاريخ العالم إلى الأبد بفرض قيم الاحترام والكرامة الإنسانية العالمية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

ومن واجبي الدقيق أن أنقل إلى مجلس الأمن نداء استغاثة من شعب بأكمله يعاني، وأن أعلن بصوت عال وواضح أن الهايتيين لا يعيشون، بل إنهم على قيد الحياة فحسب. وأتحدث إلى المجلس بالنيابة عن ٤ ملايين طفل لا يستطيعون الذهاب إلى المدرسة بسبب عنف العصابات. وأتكلم أيضا بالنيابة عن جميع النساء والفتيات اللاتي اغتُصبن والأشخاص الأبرياء الذين قُتلوا.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب للمجتمع الدولي ومجلس الأمن عن خالص امتنان رئيس وزراء بلدي، السيد أرييل هنري، وحكومته على السرعة التي نظر بها المجلس ودوله الأعضاء في المسألة المتعلقة بهايتي، وهو ما أظهر التزام المجلس وأعضائه بكفاحنا ضد العصابات المسلحة ورعاتها الذين يروعون السكان. وتلك خطوة في الاتجاه الصحيح.

وأرحب أيضا بالتدابير التي تعتزم الحكومتان الأمريكية والمكسيكية اتخاذها ضد زعماء العصابات ومن يمولونهم. وأرحب أيضا بجميع التدابير التي اتخذها المجلس بالفعل والتدابير التي يعتزم اتخاذها للقضاء على هذه الآفة، التي تشكل موضوعا يثير قلقا بالغا للمجتمع الدولي.

إنني أصف للمجلس محنة شعب هايتي القاسية التي لا يمكن تصوّرها، كما فعلت في كل محفل دولي. ومرة أخرى، تطلب حكومة بلدي التضامن الفعال للتصدي لهذه التحديات الكبيرة. فمنذ ١٢ أيلول/سبتمبر، تدهورت الحالة تدهورا خطيرا في بلدي. والأحداث المأساوية والمؤسفة تقع كل يوم – خسائر في الأرواح وعمليات اختطاف وتدمير للممتلكات العامة والخاصة وجرائم اغتصاب وسرقة ونهب وتهديد وترهيب – الأمر الذي يُغرق البلد أكثر في الفوضى، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة جدا على الشعب بأسره. وبالإضافة إلى ذلك، ظهرت الكوليرا مجددا.

لقد مدد المجلس، من خلال قراره ٢٦٤٥ (٢٠٢٢) المتخذ بالإجماع في ١٥ تموز/يوليه، ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي لمدة عام، حتى ١٥ تموز/يوليه ٢٠٢٣. وعملا بالفقرة ٣ من ذلك القرار، يطلب المجلس إلى حكومة هايتي أن تقدم معلومات مستكملة عن عملية الحوار الوطني، التي تجمع جميع الأطراف الهايتية، بحلول ١٧ تشرين الأول/أكتوبر. وأنا هنا في جلسة اليوم لأقدم موجزا للوثيقة التي أحالها رئيس الوزراء إلى المجلس، عن طريق الأمين العام، في رسالة مؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر (S/2022/747).

خلال الأسابيع الأخيرة، شهدنا تدهورا كبيرا في الحالة الاجتماعية والاقتصادية للبلد. وواجهت محطة ثور النفطية، الواقعة عند الطرف الجنوبي للعاصمة، صعوبة كبيرة في توفير الوقود بالوسائل المعتادة بسبب نشاط العصابات التي تسيطر على الحي. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، استولت عصابات مسلحة على محطة فارو النفطية واحتلتها، وهي أكبر محطة نفط في البلد. وباءت محاولات الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين بإزالة حواجز الطرق بالفشل، حيث قوبلوا بنيران أسلحة من العيار الثقيل. وأدى ذلك إلى نقص في الوقود، مع ما ترتب على ذلك من عواقب وخيمة على البلد. واضطرت المستشفيات لإغلاق أبوابها أو تقليص عملياتها بشكل كبير.

كما لم تعد مياه الشرب تتدفق من الصنابير. وتوقفت محطات الضخ بسبب نقص الوقود. ووسائل النقل العام محدودة. وأصبح تزويد العاصمة ومدن المقاطعات بالأغذية أمرا صعبا، وهذا يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية بسرعة. ويواجه ٠٠٠ ١٢ موظف خطر فقدان وظائفهم في منطقة التجارة الحرة في كاراكول، التي قد تغلق أبوابها بسبب نقص الوقود.

وكان رفع الدعم الحكومي عن الوقود أحد أسباب الاضطرابات الاجتماعية والسياسية التي هزت البلد وأدت إلى جرائم السلب والنهب وإلى أعمال العدوان التي تستهدف أعضاء الحكومة والشخصيات السياسية وممتلكاتهم.

وتم تمويل هذه الاضطرابات الاجتماعية والسياسية أيضا من قبل الجهات الفاعلة الاقتصادية التي تعرضت مصالحها المباشرة للتهديد. وهم يعترضون على رفع الدعم البالغ ٤٠٠ مليون دولار عن واردات النفط. وأثار هذا الإجراء حالة من السخط بين قطاعات المافيا. وقد استغلت تلك القطاعات الحالة لإثارة المتاعب وشل البلد وسعت إلى إحباط العملية الانتقالية بأي وسيلة ممكنة.

تلك هي البيئة غير المستقرة والخطيرة التي يعيش فيها سكان هايتي الذين جُردوا من ممتلكاتهم والحالة التي يضطرون إلى مواجهتها كل يوم. وينتظر الهايتيون بفارغ الصبر عودة الحياة إلى طبيعتها، ولا سيما فيما يتعلق بالأمن، فهو أمر أساسي. وتحتاج هايتي إلى دعم قوي عاجل لمساعدة الشرطة الوطنية الهايتية في إنهاء الأزمة الإنسانية عن طريق تحييد العصابات المسلحة بغية ضمان التوزيع السلس للوقود وتيسير استئناف العمليات.

وفي هذا الصدد، وجه رئيس الوزراء، السيد أرييل هنري، بتفويض من مجلس الوزراء، رسالة مؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر إلى الأمين العام أنطونيو غوتيريش، يطلب فيها التضامن النشط من جانب البلدان الصديقة لهايتي.

وفيما يتعلق بالتقدم المحرز في الحوار الوطني الذي يجمع بين أصحاب المصلحة في هايتي، من المناسب، بالإضافة إلى المبادرات التي اتخذتها الحكومة والنتائج الرئيسية التي تحققت منذ تولي رئيس الوزراء أرييل هنري منصبه في تموز/يوليه ٢٠٢١، تسليط الضوء خلال ما تُسمى بفترة ما بعد اتخاذ القرار على أبرز مجريات المحادثات السياسية, النقطة الأولى هي مبادرة المجموعة الثلاثية التي تجمع بين الأوساط الأكاديمية والقطاعين الخاص والديني. وهي بمثابة ميسر وتحظى بدعم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها، فإن النتائج لم تكن مشجعة.

إن لجنة التيسير والحوار المشكلة في ١١ أيلول/سبتمبر مبادرة شخصية من رئيس الوزراء. وقد بدأت على وجه التحديد بزيارة إلى منزل أحد قادة مجموعة مونتانا. وقد أطلق أعضاء المجتمع المدني في هايتي هذه المبادرة، المسماة "التسوية الوطنية"، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل، وأثارت أملا كبيرا. وقد قدم الجانبان تنازلات كبيرة. لكن في اللحظة الأخيرة، أدى انعدام التفاهم الذي أظهره البعض وتعنت البعض الآخر إلى تقويض الاتفاق المبرم مع فرع من فروع مجموعة مونتانا.

ولتوسيع إطار التفاوض، أشرك رئيس الوزراء القطاع الخاص في المناقشات بشأن مستقبل البلد. ودعم القطاع الخاص الإصلاحات الرئيسية التي تقوم بها الحكومة في مجال الاقتصاد الكلي، ولا سيما الإصلاحات المتصلة بالإيرادات الجمركية والضريبية. وأطلع القطاع الخاص، الذي يدرك الميثاق الوطني لتنفيذ خطة التنمية للسنوات العشرين القادمة، على وثيقة التسوية الوطنية التي ذكرتها. ويبدو أن أصحاب المصلحة المعنيين يرغبون في الالتزام العلني بهذا النهج ويبدو أنهم على استعداد للتوقيع على الاتفاق، إلى جانب القطاع السياسي والمجتمع المدني.

وفي رسالته المؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر الموجهة إلى المجلس، استجابة لطلب حكومة هايتي، حث الأمين العام المجتمع الدولي، بمن في ذلك أعضاء المجلس، على النظر على وجه السرعة في طلب حكومة هايتي للتصدي للأزمة. وتواجه هايتي اليوم تحديات أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية كبرى. وتؤدي الأزمة الإنسانية وعودة تفشي الكوليرا إلى تفاقم الحالة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام حكومة هايتي بمضاعفة جهودها للتوصل إلى اتفاق سياسي يمكن من إعادة إنشاء المؤسسات الديمقراطية، من خلال تنظيم انتخابات عامة حالما تسمح الظروف الأمنية بذلك، بغية تسليم السلطة إلى المسؤولين المنتخبين ديمقراطيا، الذين يختارهم الشعب بحرية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية الجمهورية الدومينيكية.

السيد ألفاريس خيل (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): لقد قيل وكتب الكثير عن الأزمة التي تهدد وجود جزء كبير من سكان هايتي، الذين يعانون باستمرار من التطبيع المروع مع العنف وتدهور البيئة والقطاع الصحي، الأمر الذي تسبب في صدمة للمجتمع الدولي. ونشكر أعضاء مجلس الأمن على التزامهم بالاستجابة لهذه الحالة الطارئة، ونشكر الأمين العام على جهوده الكبيرة في بدء عملية الاستجابة للأزمة الهايتية.

في ضوء ما نعرفه جميعًا بالفعل، من المعقول الآن توقع أن يستجيب مجلس الأمن بشكل إيجابي للطلبات المتكررة من أجل اتخاذ إجراء، ولا سيما طلب السلطات الهايتية نفسها الموجه إلى المجلس والمجتمع الدولي المساعدة العاجلة للحد من التجاوزات والانتهاكات والجرائم التي ترتكبها العصابات المسلحة. وتؤثر هذه الجرائم بشكل خطير على رفاه الشعب الهايتي، وتحرمه من الحصول على الغذاء والخدمات الصحية الأساسية، مما يؤدي وفقًا لتقارير مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، إلى سقوط الضحايا من النساء والأطفال تحديدا، كما أخبرتنا السفيرة لا ليم اليوم .

وقد أعرب بلدنا بالفعل عن تأييده استجابة لطلب المساعدة المقدم من رئيس وزراء هايتي، وقد تصرفنا وفقا لذلك. كما نؤيد بقوة فرض مجلس الأمن نظاما للجزاءات وحظر الأسلحة على الأفراد والمؤسسات، على نحو ما نفذته حكومتنا بالفعل.

وكما لو أن هذه المشاكل غير كافية، فهناك الآن تفشي جديد للكوليرا في هايتي، مما قد يعني فقدان آلاف الأرواح الأخرى. وبالنظر إلى الطريقة التي تنتشر بها الكوليرا والآثار الكارثية التي خلفتها في الماضي القريب، يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات سريعة. وفي ضوء الحالة المأساوية، تنتظر السلطات الهايتية وشعبها استجابة فعالة توفر بعض الأمل في التخفيف من العواقب الوخيمة التي يعاني منها الآن.

وكما ذكرنا من قبل، يجب أن تقترن جميع الجهود الرامية إلى تحقيق السلام في ذلك البلد بعملية سياسية شاملة، يقودها الهايتيون أنفسهم، بغية تحقيق الوحدة الوطنية اللازمة لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة التي طال أمدها. بيد أننا الآن أمام منعطف. والأولوية هي تحقيق السلام وتقديم أكبر قدر ممكن من المعونة الإنسانية لتخفيف معاناة شعب هايتي. وفي غضون ذلك، وبالنظر إلى الحالة الصحية الخطيرة وإدراكا لمدى سهولة وسرعة انتشار الأمراض بشكل طبيعي، ينفذ بلدنا برامج صحية وينفذ رصدا وبائيا فعالا على حدوده، إلى جانب تدابير أخرى لحماية شعب الجمهورية الدومينيكية من التهديدات الصحية.

إننا نواجه أزمة إنسانية وأمنية لم يسبق لها مثيل في هايتي. ويجب التصدي لها على النحو الملح المطلوب. ولا مجال الآن لإضاعة الوقت. ونهيب مرة أخرى بمجلس الأمن أن يستخدم جميع الموارد والوسائل المتاحة له لعكس مسار الحالة ومنع آثار الأزمة من الانتشار خارج حدود البلد المجاور لنا. ويطالب ١١ مليون هايتي باستجابة من المنظمة المتعددة الأطراف الوحيدة التي تتمتع بالولاية والمسؤولية عن توفيرها.

ومن الواضح لنا أن الولاية الرئيسية لمجلس الأمن هي صون السلم والأمن الدوليين. لكن تلك الولاية لن تتحقق أبدا إذا لم يستطع مواطن أو إنسان أن يحتضن جاره بصورة أخوية في سلام، كما هو الحال في هايتي اليوم. وهذا جزء أساسي من الروح البشرية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بليز.

السيد فولر (بليز) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة هيلين لا ليم، على إحاطتها، ونقدّر الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي في عملية تحقيق الاستقرار في البلد.

ولا تزال الجماعة الكاريبية يساورها قلق بالغ إزاء الحالة في البلد الشقيق هايتي. إن السلام والأمن والاستقرار والرخاء هي التطلعات المشروعة لجميع الشعوب، وقد انتظرها شعب هايتي طويلا. ومع ذلك، لا يمكن أن يكون هناك استقرار دائم في هايتي بدون استراتيجية طويلة الأجل للتنمية المستدامة تسعى إلى تعزيز مؤسسات البلد واقتصاده. ومما لا شك فيه أن أحد الجوانب الحاسمة للاستقرار هو الأمن – وفي هايتي، يستمر عنف العصابات والعنف الجنسي والجنساني وعمليات الاختطاف بلا هوادة، مما يقوض المشهد الأمني ويغرق البلد في حالة من الفوضى ويودي بحياة مئات الهايتيين ويعرقل الأداء السليم المجتمع الهايتي.

وتدين الجماعة الكاريبية بشدة الحرب المستمرة والأعمال التي تقوم بها العصابات التي شلت البلد بشكل أساسي. ونشدد على الحاجة الماسة إلى تعزيز قدرة الشرطة الوطنية الهايتية في جهد متضافر لاستعادة الأمن بالكامل والتمكين لسيادة القانون. وقد أحاط رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية علما في ذلك الصدد بنداء رئيس الوزراء هنري من أجل تقديم مساعدة عاجلة من شركاء هايتي الدوليين في شكل مساعدة قصيرة الأجل لمعالجة الأزمات الأمنية والإنسانية. ولذلك، يجري رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية مشاورات داخلية لتحديد أفضل السبل للاستجابة لدعوة السيد هنري. كما يجب أن يمتد تعزيز جهاز أمن الدولة ليشمل تدابير لمكافحة الفساد والتدفقات المالية والأسلحة غير المشروعة. فالجمع بين هذه الآفات خطر مباشر على شعب هايتي ويمكن أن يكون له أثر غير مباشر مزعزع للاستقرار بشكل خطير على الدول المجاورة في المنطقة.

وتشعر الجماعة الكاريبية بجزع بالغ إزاء الحصار المستمر الذي تفرضه العصابات على الوقود، ما يحول دون حصول الناس على الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية ومياه الشرب المأمونة والموثوقة والمرافق الصحية الملائمة، وهي من حقوق الإنسان الأساسية التي لا غنى عنها للحفاظ على الأرواح وصون الكرامة. كما إنها حاسمة في مقاومة انتشار الكوليرا، التي عادت للأسف إلى الظهور في البلد، على نطاق أوسع. ويجب مواجهة هذه المسألة فورا لمنع تكرار المعاناة الهائلة التي عاشها الهايتيون في السنوات الماضية. كما إن تزايد انعدام الأمن الغذائي يثير قلقا بالغا. فالملايين يواجهون جوعا حادا ويتفاقم الوضع الآن بسبب أسعار الغذاء العالمية وارتفاع معدلات التضخم. ومواطن الضعف كبيرة في الوقت الذي تغالب فيه هايتي أزمات متعددة في آن واحد.

ونرى أن من الملح أن تكفل مشاركة جميع أصحاب المصلحة الوطنيين في حوار سياسي هادف وبناء، مسترشدين بروح التوافق. ويجب تنحية المصالح الشخصية والحزبية جانبا لردم الهوة السياسية القائمة وبناء الثقة وتيسير العملية السياسية بفعالية. غير أن الشعب الهايتي لا يستطيع فعل ذلك بمفرده. إنه بحاجة إلى دعم ذي مغزى من مختلف الشركاء الإقليميين وفي نصف الكرة الغربي والدوليين للمساعدة في تنفيذ عملية المضي قدما. وقد عرضت الجماعة الكاريبية – وهايتي عضو قيم فيها – أجهزتها وأدواتها وهي في وضع جيد يمكنها من تقديم الدعم للعملية الانتخابية والقيام بدور المساعي الحميدة في الحوار مع أصحاب المصلحة الوطنيين. كما لا يمكننا أن ننتقص من الدور والإسهامات المحتملة لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنظمة الدول الأمريكية والاتحاد الأفريقي في ذلك الصدد. وقبل كل شيء، يجب أن تكون الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات التي تبدو مستعصية على الحل التي يواجهها شعب هايتي بقيادة هايتي وملكيتها. وإجراء عملية حوار شامل في ذلك الصدد فيما بين الهايتيين، بمشاركة كاملة ومتساوية من النساء والشباب، أمر بالغ الأهمية ويجب أن يقترن بعملية مصالحة وطنية.

ونعيد تأكيد تضامننا مع شعب هايتي في التصدي للدوافع الكامنة وراء عدم الاستقرار وانعدام الأمن في البلد. ولا يمكن فصل إرث التخلف الهايتي عن المظالم التاريخية التي تعرضت لها من خلال

الاستعباد والاستعمار والإمبريالية. وبناء على ذلك، لم يعد من الممكن تجنب قضية عدالة جبر الضرر النبيلة. والملل من حالة هايتي ليس مفهوما يجب السماح له بأن يترسخ في وعينا الجمعي. فلا يمكننا أن نفقد التعاطف في التصدي للأزمة الهايتية. ومن واجبنا الرسمي أن نبقى منخرطين تماما في الحالة في هايتي وأن نساعد إخواننا وأخواتنا الذين يتوقون إلى بداية جديدة ويستحقونها.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن المنظمة الدولية للفرنكفونية.

السيدة كونتوليونتوس (*تكلمت بالفرنسية*): بالنيابة عن الأمينة العامة للمنظمة الدولية للفرنكوفونية، السيدة لويز موشيكيوابو، أشكر مجلس الأمن وأشكركم، السيد الرئيس، على دعوتكم منظمتنا إلى جلسة اليوم بشأن الحالة في هايتي. كما أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي على إحاطتها. وأرحب بحضور السيد جينيوس، وزير الخارجية وشؤون العبادة في هايتي، والسيد ألفاريس جيل، وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية، وممثل بليز في جلسة اليوم.

ظلت المنظمة الدولية للفرنكوفونية تؤكد دائما تضامنها مع هايتي سواء على الجبهة السياسية أو من خلال دعمها التقني لمختلف المؤسسات. وتجمع أمينتنا العامة ممثلي الدول الأعضاء والحكومات بانتظام لمناقشة الحالة في هايتي. وقد أوفدت بعثتين لتحديد السبل والوسائل الكفيلة بالتوصل إلى حل سلمي قائم على توافق الآراء للتحديات التي يواجهها البلد. وقد أجرت مشاورات مع مختلف الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف في الأشهر القليلة الماضية بغية تعزيز الجهود المتضافرة لحل مسألة الحوار بين الهايتيين.

وعلى الجبهة التقنية، واصلت منظمة الفرنكوفونية وضع برامج تعاون لدعم نظام التعليم في هايتي والاستقرار السياسي وتوطيد الديمقراطية وبناء قدرات المؤسسات الوطنية في مجالات من قبيل الانتخابات وسيادة القانون، من بين مجالات أخرى. وبالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أطلقنا مبادرة تهدف إلى بناء قدرات المرشحات لتولي أدوار قيادية سياسية. وبالشراكة مع اليونسكو، تم تدريب الشباب الهايتيين العاملين في وسائط الإعلام على أساسيات الصحافة والتحقق من الحقائق، وكذلك على تقنيات التغطية المهنية للانتخابات.

إن الحالة في هايتي خارجة عن السيطرة. وقد أصبحت الأزمة الأمنية أزمة سياسية راسخة والآن أزمة إنسانية. ولا تزال حالة الأمن البشري تتدهور على صعيد الأمن الغذائي والبيئة والصحة والسلامة البدنية، وتفاقمت بسبب عنف العصابات المسلحة. وتأتي التهديدات للأمن من الجهات الفاعلة الداخلية المعروفة جيدا في جميع أنحاء البلد. وتؤجج العصابات العنف وتنظم عمليات الاختطاف. وقد تغلبت على الدولة وقدرتها على أداء مهامها السيادية في مجال الأمن الداخلي. إن انعدام الأمن والفقر يغذي أحدهما الآخر، والفقر المتفاقم يوفر فرصا عديدة لشبكات الجريمة المنظمة العنيفة التي تجند الشباب بشكل متزايد في حلقة مفرغة لا بد من كسرها بشكل عاجل.

وعلاوة على ذلك، ظل الإنتاج الوطني في حالة جمود لعدة سنوات. فلا تنتج هايتي سوى ١٣,٦ في المائة من استهلاكها من الأرز، وهو الغلة الغذائية الأساسية. وقد حال تآكل جدوى البلد الاقتصادية وشرعيته السياسية دون اتخاذ الدولة إجراءات فعالة لمكافحة انتشار واستخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في البلد، ولا سيما من قبل الجهات الفاعلة من غير الدول. وتحتاج هايتي كذلك إلى دعم من خلال المساعدة على استئناف الإنتاج الزراعي والتصنيع الزراعي بغية الحد بدرجة كبيرة من البطالة وسط الشباب.

وعلى الجبهة السياسية، فإن فشل مبادرة المجتمع المدني الأخيرة التي كانت ترمي إلى توقيع اتفاق سياسي بين رئيس الوزراء وجماعات المعارضة يدل على التحدي المتمثل في تنظيم حوار وطني بناء ونابع من الداخل. ويهيء المأزق السياسي المستمر مناخا محفوفا بالتحديات للنخب السياسية والاقتصادية.

والأمر الملح بالنسبة لهايتي الآن هو استعادة الأمن والاستجابة للأزمة الإنسانية. وتشكل الحالة تهديدا خطيرا وحقيقيا للاستقرار والأمن في كل بلد من البلدان الأخرى في منطقة البحر الكاريبي والأمريكتين

وما وراءهما. وتؤيد المنظمة الدولية للفرنكوفونية تأييدا تاما خيارات ومبادرات شركائها في ذلك الصدد، فضلا عن المبادرة الحالية في المجلس لفرض جزاءات على زعماء العصابات ومؤيديهم. ونحن ملتزمون بالدعوة المستمرة لكفالة إيلاء الأولوية لمكافحة تلك العصابات حتى قبل تنظيم الانتخابات.

وتدين أمينتنا العامة، في بيانها المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر، استمرار أعمال النهب والعنف في هايتي. وتطلب بذل جهود وطنية ودولية للاستجابة لحالة الطوارئ الإنسانية، وتحث السلطات الوطنية وجميع أصحاب المصلحة الوطنيين على تهيئة الظروف التي يمكن أن تمكن من إيصال ما يلزم من السلع الأساسية والوقود لضمان سير الخدمات الصحية وتوافر مياه الشرب بشكل حسن. ونرحب بالعلاقات التي أقيمت مع الجماعة الكاريبية ونعمل معا لمساعدة أصحاب المصلحة الهايتيين على البحث عن حلول هايتية. وتظل منظمة الفرنكوفونية ملتزمة بإجراء حوار سياسي بين الهايتيين، بدعم من المجتمع الدولي، ونحن على استعداد للاضطلاع بدورنا في تعبئة الشركاء في ذلك الصدد.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.